صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية: آراء عينة من طلبة الدراسات العليا

د. عائشة بنت سيف الأحمدي

كلية التربية - جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف الدراسة الحالية للكشف عن أكثر صور الفساد الأكاديمي شيوعاً عند طرفي العملية التعليمة، الطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ من خلال استطلاع وجهة نظر ٢٣٨٣ طالب وطالبة من طلبة الدراسات العليا بالجامعات الحكومية السعودية،، في برنامجي الدكتوراه والماجستير، على أداة لصور الفساد الأكاديمي أعدت من أجل هذا الغرض، تبين من خلال تحليل بياناتها أن صور الفساد بشكلٍ كلي بين طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، تنتشر بدرجة متوسطة، وبقيمة متوسط ٢,٨٣ وجاءت أكثر صور الفساد شيوعًا بين الطلبة في متطلبات المقررات الدراسية بمتوسط ٣,٣٦ حيث احتلت أربع صور من صور هذا المحور من بين الخمس صور الأكثر شيوعا للفساد بين الطلبة المراكز الأربعة الأولى، وهي تواليا: يقوم الطلبة بسرقة أبحاث مكتوبة على الانترنت وتقديمها على أنها من إعدادهم، يقوم الطلبة بسرقة (انتحال) عبارات من بحوث أخرى ينسبونها لأنفسهم، يُضمن الطلبة قائمة المراجع في تكليفاتهم مراجع لم يتم الاطلاع عليها بغية الزيادة في عدد المراجع، الاستشهاد بمراجع لم يتم الرجوع لها فعليا وإنما مضمنة داخل مراجع أخرى دون ذكر ذلك، فيما انتمت العبارة الخامسة والتي تتعلق باستعانة الطلبة بمكاتب تجارية لكتابة رسائلهم العلمية أو مشاريعهم البحثية إلى محور صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية واحتل المرتبة الثانية بمتوسط ٢,٧٤ كما تبين أن صور الفساد الكلي عند أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة تنتشر بدرجة متوسطة وبمتوسط ٢,٨٢ تصدرها محور صور الفساد في تقويم أعضاء هيئة التدريس لطلبتهم، تلاه محور صور الفساد في النشاط التدريسي، وهما ينتشران بدرجة عالية وبمتوسطين ٣,٦٤ و ٣,٣٦ على التوالي، فيما جاءت درجة انتشار بقية محاور صور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس بدرجة متوسطة.كما كان الأثر لمتغير الجنس، والبرنامج المسجل عليه الطالب، وتخصص الطالب متغيرات مؤثرة على مدى انتشار صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

مقدمة

يؤثر الفساد على مستقبل الدول النامية، وكذلك الدول المتقدمة، ولكن بنسب متفاوتة تختلف من دولة إلى أخرى، حيث أشارت الدراسات التي أجراها البنك الدولي أن الدول الصناعية هي أقل فسادا إلى حد ما من بلدان الاقتصاديات الناشئة، ومع ذلك فقد ثبت أيضا أن الفساد في بعض الاقتصاديات الناشئة أقل منه في بعض الدول بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Heyneman, 2004; Poisson, 2010).

ويصعب قياس الفساد كميا، إلا أن إدراكه قابل للقياس. بل إن الدول يمكن ترتيبها في تسلسل هرمي حسب درجة تصورها وإدراك الفساد فيها، في الممارسات التجارية مثلاً، أو في إدارة المسئوليات العامة، وفي نظم اجتماعية مختلفة متنوعة، كأقسام الشرطة، والجمارك، والنظم السياسية، والمحاكم، والشركات التجارية، وكذلك في النظم التعليمية. حيث يسود الفساد في عدد كبير من الدول في جميع مستويات مؤسسات التعليم، من المدارس الابتدائية وحتى المؤسسات الجامعية. ويمكن أن يحدث الفساد في أي مرحلة وبين أي مجموعة من العاملين من صناع السياسة على المستوى الوزاري، مروراً بمقدمي الخدمة على المستوى المدرسي، وصولاً لفئة المستفيدين منها (Temple & Petrov, 2004; Transparency International, 2005).

والتعليم أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والحد من توارث الفقر بين الأجيال. كما أن التعليم يتفاعل مع الاستثمارات الأخرى لرفع الإنتاجية (Schultz, 1997; Psacharopoulos & Patrinos, 2004) ورغم هذه الارتباطات الايجابية إلا أن الحصول على كامل فوائد الاستثمار في التعليم لا تتأتى عندما يستشري الفساد في مؤسسات التعليم. وقد ميز شابمان (Chapman, 2007) بين نوعين من آثار الفساد التعليمي: الأول الناجم عن الفساد الذي لا يتضمن الطلاب كعناصر مباشرة، ويؤدي إلى إهدار الموارد المالية، وهذا مماثل لآثار الفساد في القطاعات العامة الأخرى، والآخر الناجم

عن الفساد الذي يمس الطلاب كعناصر، وله أثر مباشر على قيمهم ومعتقداتهم وفرصهم الحياتية، مثل: أن يمنع الأطفال من الالتحاق بالتعليم بسبب الفساد في القبول، أو أن يحدث سوء توزيع للمواهب نتيجة للرشوة في الاختبارات وعمليات المتابعة، وما ينجم عن ذلك من ترويج لثقافة الفساد والتلاعب والمحسوبية بين الجيل الجديد من المواطنين لمشاركتهم بشكل شخصي في الفساد؛ وهذا كله يرتبط بتشكيل مستقبل الأفراد.

ويُعد التعليم العالي الأداة الشائعة التي تستخدمها الدول لتجديد مصادر الكفاءات القيادية في المجتمع (Heyneman, 2004)، حيث تكاد تجمع الدراسات الاقتصادية التي عنيت بتقدير الخسائر التي يمكن أن تحدث في النمو الاقتصادي في حال كان هناك تحيز خطير في اختيار القادة؛ فالدول النامية تستطيع تحسين إجمالي الناتج القومي للفرد بمعدل ٥٪ إذا تم اختيار قادتها بناء على الجدارة (Transparency International, 2005; World Bank, 2003; Heyneman, 2007)، وليس على النوع أو الوضع الاجتماعي. وبحسب بعض التقييمات فإن الفائدة الاقتصادية التي تعود على الدول النامية من جراء اختيار قادتها على أساس الجدارة، ستكون أكبر من الفائدة التي تعود عليها من جراء خفض القيود التجارية على وارداتها لدول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بمقدار ثلاثة أضعاف (Heyneman, 2007).

ويُضعف الفساد في المؤسسات التعليمية من اكتساب المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص المتاحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ما يخلفه من دمار في القيم والأخلاق الأساسية أثناء سنوات حياة الأشخاص فيها، فالفساد الأكاديمي ربما يدمر القيم الأساسية في النسيج الاجتماعي لجيل كامل فيما يتعلق بالمحاسبية والمسئولية الشخصية والنزاهة (Osipian, 2009). كما تذهب كثير من الهيئات والمنظمات المعنية بالتعليم إلى أن الأهداف التنموية للألفية بالنسبة للجودة والمساواة، ربما لا يمكن تحققيها دون دعم وبناء

الوسائل والأدوات اللازمة لمكافحة الفساد في التعليم (Transparency Internatio, 2005).

مشكلة الدراسة

يمثل القطاع التعليمي أحد المؤسسات الحكومية التي لم تسلم من سطوة الفساد، فلقد تفشت في الآونة الأخيرة العديد من المظاهر السلبية التي تعبر بشكل أو بآخر عن حالات فساد إداري ومالي وأخلاقي يهدد كيان القطاع التعليمي في المملكة (الثبيتي، ٢٠١٤؛ الرشيد، ٢٠١٢؛ العربية، ٢٠١٣؛ الكهلي، ٢٠١٣)، ويحول دون تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة من الاستثمارات الضخمة في هذا القطاع، والمقلق أكثر أن يطال الفساد السلوك المهني للمحورين الأساسيين للقيمة التعليمية: أعضاء هيئة التدريس، والطلبة.

ففي الآونة الأخيرة على وجه الخصوص، أثيرت على الساحة الإعلامية اتهامات ترتبط بصور متعددة لمخالفات أكاديمية. ففي جانب يتنصل أساتذة الجامعات من مسؤوليات مناطة بهم، مثل عدم احترام كثير من الأساتذة لأوقات المحاضرات اليومية، بل إن بعضاً منهم يبدأ العمل بعد أسابيع من البداية الرسمية للفصل الدراسي، وينهيه قبل أسابيع من انتهاء الفصل الدراسي أيضا، وأن هناك من يفضل حضور المؤتمرات والعمل كمستشار على حساب محاضراتهم في الجامعات؛ حتى بات الطلبة لا يرون أساتذتهم إلا حين يصبون في رؤوسهم عشر محاضرات خلال محاضرتين على حد تعبير الوقداني (٢٠١٢). وتشير نتائج إحدى الدراسات (العمري والشنقيطي، ٢٠١٣) أن عضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية يتهاون في أداء مهامه بدءًا من عدم تقبل أستاذ المقرر لمراجعة الطالب لدرجاته وصولًا إلى عدم التزامه بالساعات المكتبية، مؤكدة على ضجر الطلبة من عدم حصولهم على حق التمتع بما يفرضه النظام الجامعي، من ضرورة تواجد أستاذ المقرر، وتعاونه مع طلبته، وتقديمه للتغذية الراجعة المستمرة إزاء مستوى التحصيل، وهذه المشكلات من ضمن أهم الأسباب المؤدية لتدني التحصيل الدراسي.

وعلى الرغم أن مشاركة الطلبة الفاعلة في العملية التعليمية هي أساس اكتساب المهارات واكتساب الثقة الضرورية للإبداع، إلا أن الكتابات تشير إلى أن ما يحدث في أروقة بعض الجامعات السعودية شيء مختلف تمامًا، فالطالب الذي يكلف بعمل فني، أو ورقة بحث، أو رسم معماري، قد يذهب لمكاتب متخصصة تعد له التكليف (المزيني، ٢٠١٣). وقد يلجأ بعض طلاب الدراسات العليا لمن يساعدهم في إعداد رسائلهم ومشاريعهم البحثية العلمية، مقابل عائد مادي (الوقداني، ٢٠١٢)؛ وقد يحصل البعض على الشهادات العليا عن رسائل علمية من جامعات مرموقة على الصعيد المحلي؛ لكن إنجازها يكتنفه كثير من أوجه القصور التي لا تتفق مع الشروط المنهجية الضرورية للبحث العلمي، ويرجع البعض ذلك إلى عدم التزام المشرفين على تلك الرسائل بالمعايير العلمية، والسكوت على مخالفات طلابهم لها (المزيني، ٢٠١٣)، ويزيد القلق من إحتمالية أن ينقل هؤلاء الطلبة سلوكهم المخالف، إلى طلبتهم في سلسلة غير منتهية للممارسات الفاسدة، وتصبح أمرًا مألوفاً لا يلفت الانتباه (المسند، ٢٠١١).

ويثار في الصحف المحلية اليوم وجود مكاتب متخصصة في إعداد الرسائل والأبحاث للطلبة، ذات مواقع مرموقة في المدن المركزية، لا يتورع بعض أساتذة الجامعات عن الإعلان لها والترويج لخدماتهم داخل قاعات الصف من توريد لرسائل ماجستير ودكتوراه معلبة لمن يرغب ويدفع (المسند، ٢٠١١)؛ والبعض الآخر من أعضاء هيئة التدريس يسوق لنفسه من خلال بيع كتبه ومؤلفاته على طلابه، أو تسويقه لمنتج تعليمي أخر أو خدمة تعليمية تجارية تربطه بها مصلحة فردية (حافظ، ٢٠١٢)، بل أن الساحة بدأت تشهد عدداً من السلوكيات غير الشرعية، من خلال استخدام أساتذة الجامعات لسلطة مخولة لهم لتحقيق أهداف شخصية، مخالفة للنظام الأخلاقي والعرفي للمهن الأكاديمية (المزيني، ٢٠١٣).

وتأسيساً على ما سبق تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أكثر صور الفساد الأكاديمي شيوعاً، كما يدركها طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية:

- ما أكثر صور الفساد الأكاديمي شيوعًا بين الطلبة كما يدركها طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟
- ما أكثر صور الفساد الأكاديمي شيوعًا بين أعضاء هيئة التدريس كما يدركها طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟
- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات الطلبة، على صور الفساد الأكاديمي الأكثر شيوعًا بين الطلبة، تعزى لمتغيرات: الجنس، والبرنامج، والتخصص؟.
- هل توجد فروق دالة إحصائيا بين استجابات الطلبة، على صور الفساد الأكاديمي الأكثر شيوعًا بين أعضاء هيئة التدريس، تعزى لمتغيرات: الجنس، والبرنامج، والتخصص؟.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أكثر صور الفساد الأكاديمي شيوعًا في الجامعات السعودية من خلال:

* الوقوف على أكثرها شيوعًا بين طلبة الدراسات العليا في الجامعات السعودية.
* الوقوف على أكثرها شيوعاً بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.
* الخروج بمجموعة من التوصيات التي قد تفيد المعنيين بتحجيم صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية.

أهمية الدراسة

١ - قد تستمد هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع، حيث تهتم بقضية الفساد الأكاديمي، الذي يُعد أخطر أنواع الفساد، نظرًا لأن تأثيره يضرب عمق القيم المعززة للتنمية، فشراء الطلاب للدرجات والتقييمات يقلل حافز التعليم لديهم، ويصبح التطور والنمو أقل ارتباطًا بالعلم واكتساب المهارات، وفي جانب آخر فإن وظيفة التعليم كمؤشر على القدرات تصبح أقل فاعلية عندما يسود الفساد بين الطلبة والأساتذة، ولا يمكن أن يكون إكمال التعليم مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقدرات الطلاب.

٢ - تشير الكتابات إلى أن حدوث الممارسات السيئة في مؤسسات التعليم العالي السعودي تتزايد، ومع ذلك لم يتم العثور على أي دراسة علمية - بحسب البحث في قواعد بيانات الجامعات العربية، ومحرك بحث جوجل العلمي (Scholar Google) وقواعد البيانات العربية - مثل: دار المنظومة، وقواعد بيانات مكتبة الملك فهد، وقواعد بيانات مركز الملك فيصل، وخلافه - تقف على درجة شيوع هذه الممارسات، من هنا جاءت هذه الدراسة لسد النقص في المكتبة السعودية عن صور الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية الأكثر شيوعًا.

٣ - يعول المسئولون في الحكومة السعودية على دور الجامعات في مكافحة الفساد، من خلال إدراج مواد تعليمية تعزز القيم المناهضة للفساد في مناهجها الدراسية بغية الحد منه في شتى صوره وأشكاله، (الأنصاري، ٢٠١٢)، ويمكن لهذه الدراسة أن تكشف عن نقاط الضعف التي يمكن أن تقلل من تلك الجهود، وتتصادم مع رسالتها.

٤ - يؤمل أن تثير نتائج هذه الدراسة اهتمام شريحة عريضة من المسئولين في وزارة التعليم العالي السعودي، وفي الجامعات السعودية، لاسيما تلك المناط بها التجاوب مع الاهتمام الحكومي بمحاربة الفساد المتنامي مثل

وكالات الشؤون التعليمية بالجامعات، والأقسام الأكاديمية، بتسليط الضوء على حجم الفساد الأكاديمي في الجامعات السعودية.

٥ - يمكن أن يمهد البحث الحالي لبحوث لاحقة تثري المعرفة في مجال أثر الفساد الأكاديمي وآثاره على الأداء التعليمي للطلبة، وفتح الباب أمام مزيد من البحوث الرامية إلى إيجاد الحلول التي تقلل من تأثيرها على العمل الأكاديمي بالجامعات السعودية.

حدود الدراسة

* **الحد الموضوعي:** تقتصر حدود الدراسة الحالية على قضية الفساد الأكاديمي، دون غيره من صور الفساد.

* **الحد البشري والمؤسسي:** طبقت الأداة على طلبة الدراسات العليا في برنامجي: الماجستير والدكتوراه في الجامعات السعودية الحكومية، التي تقدم برامج دراسات عليا..

مصطلحات الدراسة

الفساد الأكاديمي

يقصد بالفساد الأكاديمي في هذا البحث ممارسات أعضاء هيئة التدريس والطلاب التي تخالف الأعراف والقيم والضوابط الأكاديمية المتفق عليها.

الإطار النظري

تعريف الفساد الأكاديمي

للفساد بحسب ما ورد في الدراسات المعاصرة تعريفات عدة، تأخذ جميعها في الاعتبار جانبًا معينًا من جوانبه، ولكن ليس هناك تفسير لتعقيدها وصعوبتها. ونتيجة لذلك فإن بعض هذه التعريفات تقتصر على مجموعة

صغيرة من الحالات، والعكس صحيح أيضًا عندما تكون التعريفات واسعة إلى حد كبير، فتصبح بذلك أكثر مطاطية. ومن بين هذه التعريفات ما جاء به كورنو (Cornu, 1995)، في قاموس المصطلحات القانونية، من أن الفساد هو قبول الشخص لطرف أخر بشرائه من خلال قبول عروض مادية، أو تسهيلات معينة، ليقوم بعمل، أو يوقف عمل من موقعه الوظيفي أو عندما يسعى إلى الحصول على عروض لهذه الغاية. في حين قدم بالمبير (Palmier, 1983, 45) تعريفاً مبسطاً للفساد يرى فيه أنه "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". لكن التعريف الأكثر شيوعاً هو تعريف ناي (Nye, 1967, 12) الذي ينص على أنه "انتهاك القواعد القانونية الموجودة بين الوظائف العامة لتحقيق المصالح الشخصية، أو سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة"، والميزة الواضحة لهذا التعريف هي أنه يمثل نقطة البداية لتحليل الفساد، من خلال التصريح بفصل المصالح العامة عن المصالح الشخصية. وهناك تعريف مشابه لتعريف ناي للفساد لكل من أنشياريكو وجاكوبز (Anechiarico & Jacobs, 1996, 32) اللذين عرفاه على أنه "سوء استخدام السلطة من أجل الحصول على مكاسب مادية"؛ ويضيف هاينمان لهذا التعريف قائلاً: ولكن نظراً لأن التعليم سلعة عامة، مهمة، تتضمن معاييره المهنية أكثر من مجرد السلع المادية، ومن ثم فإن تعريف الفساد التعليمي يتضمن سوء استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية ومادية (Heyneman, 2004).

ويرى هاينمان (Heyneman, 2004) أن الفساد التعليمي لا يمكن تعريفه دون الرجوع إلى معايير مثل المساواة في إتاحة الفرصة التعليمية والنزاهة في توزيع المناهج والوسائل التعليمية. وهذا التعريف للفساد التعليمي يضع المعايير فوق كل شيء، مما يعني أن أي نظام تعليمي تقريباً يمكن تصنيفه بأنه فاسد إلى درجة معينة. ويعتقد تيمبل وبتروف (Temple & Petrov, 2004) أن هاينمان يخلط بين قضايا المساواة والنزاهة وبين قضايا الفساد، فأي نظام تعليمي يمكن أن يكون غير منصف، وهذا لا يعني أنه فاسد، وأن من غير المعقول من الناحية التحليلية توسيع تعريف الفساد ليشمل: القرارات الهيكلية، أو التمويلية، التي

يتم اتخاذها من خلال الإجراءات القانونية الواجبة حتى وإن بدت نتائج هذه القرارات غير مرغوبة من قبل بعض المراقبين.

ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم العالي

رغم أن ظاهرة الفساد في مؤسسات التعليم ليست ظاهرة جديدة، إلا أن البحوث قبل عقد من الزمان لم تكن تركز على تلك الظاهرة إلا نادرًا. وهناك عدة تفسيرات لذلك أولها أن قضية الفساد لم تظهر في الأجندة الدولية إلا منذ وقت قريب فقط، عندما تم تطبيق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية لعام ١٩٩٩م بشأن مكافحة رشوة المسئولين الحكوميين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية، وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٣م، وامتعاض العاملين في قطاع التعليم من تناول هذه القضية العائد للخوف من اهتزاز صورة القطاع التعليمي، ومن ثم تقليل الموارد المخصصة له (Poisson, 2010).

وأصبح الفساد في مؤسسات التعليم مؤخراً ظاهرة شائعة ليس مقتصرًا على منطقة بعينها، حيث تشير الدلائل التي قدمتها دراسة "تاريخ التعليم العالي" وتقرير الشفافية الدولية إلى أن الفساد في التعليم ظاهرة عالمية، وإلى وجود حقائق وشهادات بشأن الفساد في كل الدول تقريبًا، إلا أن الشواهد تشير إلى أن دول رابطة الدول المستقلة، وبلدان العالم النامي، هي الأكثر بروزاً في هذا المقياس كما أن مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة ليست محصنة ضد الفساد أيضا (Rumyantseva, 2005)، ومع ذلك وطبقاً لأرقام عام ٢٠٠٧ المنشورة في هذا المضمار عن ستين دولة على مقياس الفساد العالمي التابع لمنظمة الشفافية الدولية؛ فإن التعليم نادرًا ما يكون هو القطاع الحكومي الأكثر فسادًا؛ حيث إن الشرطة والنظام القضائي والتسجيل العقاري تعتبر بشكل عام أكثر فسادًا؛ من التعليم (Roy, 1996).

أثر الفساد في التعليم

تشير العديد من الدراسات إلى أن الفساد يؤثر على العائدات الخاصة والاجتماعية للاستثمار في التعليم، فشراء الطلاب للدرجات والتقييمات يقلل حافز التعلم لديهم ويصبح التطور والنمو الفردي أقل ارتباطًا بالعلم واكتساب المهارات منه بالمال والقدرة على شراء الإنجازات، وتتدهور العائدات الاجتماعية للتعليم العالي، وتصبح وظيفة التعليم كمؤشر على القدرات أقل فاعلية. (Hallak & Poisson, 2005; Poisson, 2010) ولا يمكن أن يكون إكمال التعليم مرتبطاً بقدرات الطلاب في حال كان القبول في البرامج والحصول على التقييمات العالية معروضين للبيع. فصاحب العمل لا يعرف إن كان سبب إكمال الطالب للبرنامج وأدائه الجيد هو ارتفاع قدراته أو انخفاض تكلفة البرنامج، بل إنه إذا كان الطالب ينتسب إلى مؤسسة فاسدة نسبياً في حين أنه أمين وذو قدرات عالية تقل القيمة المؤشرية للمؤهل الذي يحصل عليه من هذه المؤسسة؛ رغم أمانته وارتفاع قدراته، لأن صاحب العمل يتحاشى خريجي المؤسسات والبرامج الفاسدة ويميل لخريجي المؤسسات أو الأقسام أو البرامج ذات السمعة الجيدة (Heyneman, 2003; 2004; Osipian, 2012)

وحيثما كان الفساد عاليًا فإن المعدلات الاقتصادية لعائدات الاستثمارات التعليمية ربما تقل بنحو ٧٠٪، وربما يقل أجر الفرد على مدار حياته بنحو ٥٠٪، وعندما يصل الفساد في التعليم العالي إلى٥٠٪ (عندما يقول أكثر من ٥٠٪ من الطلاب بأن لديهم تجارب مع المدفوعات غير القانونية) فإن أصحاب العمل لا يمكن أن يثقوا في معلومات الخريج وقدراته، فعلى سبيل المثال فإن أصحاب العمل في أسيا الوسطى يحاولون توظيف خريجي من جامعات معروفة بعدم الفساد (الجامعات الأجنبية) والموظفون المتخرجون من جامعات فاسدة يتعين إلحاقهم ببرامج تدريبية متخصصة لمعرفة مدى تمتعهم بالمهارات المطلوبة، ويقيم أصحاب العمل اختبارات خاصة للتمييز بين من اشتروا درجاتهم ومؤهلاتهم العلمية ممن حصلوا عليها بشكل شرعي وقانوني، واستخدام وسائل

التمييز هذه حمل الشركات تكاليف إضافية وحمل المتقدمين للعمل أيضًا تكاليف كبيرة (Heyneman, 2007).

كما أن الفساد في المؤسسات التعليمية يؤثر على احتمالية حصول الطالب على درجة علمية أعلى، فالجامعات، خاصة الجامعات ذات السمعة الأكاديمية الجيدة، تستبعد المتقدمين الوافدين من مؤسسات معروفة بالفساد في برامجها العليا؛ مما يعني أن احتمالية قبولهم أقل، لأن التقييمات ودرجات الاختبار التي حصلوا عليه لا تمثل قدراتهم على القيام بأي عمل على مستوى الخريج في الدرجة المكتسبة. كما أن أصحاب العمل عندما يعرفون مستوى الفساد داخل مؤسسات التعليم العالي وفي البرامج التي في هذه المؤسسات، فالمتوقع أن أصحاب العمل يعزفون عن توظيف خريجي تلك المؤسسات، أو توظيفهم بدخل أقل من الدخل المستحق للدرجة التي يحملونها (Osipian, 2009). ويذهب هالاك وزميله (Hallak & Poisson, 2005) إلى أنه إذا كان الفساد يقلل من جودة التعليم ومن ثم إنتاجية العمل، فإن أصحاب العمل ربما يعتمدون بشكل أكبر على الخصائص الأخرى غير التعليمية المرتبطة بالإنتاجية مثل خبرات العمل السابق، وصحة العامل، وحالته الاجتماعية، أو ربما يعتمد أصحاب العمل بشكل أكبر على العمال الأصغر سناً لأن خبراتهم وتجاربهم مع الفساد أقل من غيرهم.

وفي جانب آخر يشير باردان أنه حتى لو بدا أن الفساد ربما يحسن الكفاءة في الحالات التي تتشوه فيها الأسعار: الرسوم، أو المصاريف، أو الأجور، باللوائح أو التأخر في التطبيق، إلا أن المكاسب الاجتماعية المحققة للأفراد للفساد أقل احتمالية في إدراكها في التعليم، لأن الفساد يؤثر على كل الأهداف الاجتماعية الأخرى التي يتم من أجلها الاستثمار في التعليم. ولأن التعليم هو السبيل لتشكيل السلوك الجيد لدى الأطفال أو الشباب، فإن السماح بفساد النظام التعليمي سوف يكون أكثر كلفة من السماح بالفساد في قطاع الشرطة أو الجمارك، فأحد وظائف التعليم هي تعليم الشباب كيفية التصرف والسلوك في

المستقبل، وإذا كان النظام التعليمي فاسدًا فإنه من المتوقع أن يكون مواطنو المستقبل فاسدين أيضًا، وهذا الأمر له كلفة بالتأكيد (Bardhan, 1997).

وتسقط الكفاءة أيضًا في أي مؤسسة تعليمية إذا تأثر المسئولون الفاسدون بعوامل غير مادية مثل: محاباة عرق معين، أو مجموعة دينية، أو إقليمية معينة، وفي هذه الحالة يلتحق بالجامعة الطلاب والمدرسون غير المؤهلين، وبذلك يصبح التعليم سلعة غالية الثمن وعديمة الجودة، وبدلاً من زيادة المنافسة داخل الجامعة، فإن الرشوة تحد من المنافسة وتقلل من الجودة، وإذا اكتسبت الجامعة سمعة سيئة بحصول مسئوليها على الرشوة في عملية قبول الطلاب، أو رفع درجاتهم، أو تخرجهم، فربما تتأثر قوة الجامعة في سوق العمل بشكل سلبي (Bardhan, 1997).

وفي أسواق العمل المحلية، وخاصة تلك التي بها مشاريع تحت إدارة الدولة، تصبح المخاطرة أقل لأن الفرص الوظيفية للخريجين تكون أقل، ولكن في القطاع الخاص وخاصة الشركات التي تسحب من أسواق العمل الدولية، ربما يكون أثر سمعة الفساد على الجامعة أكثر خطورة (Heyneman, Anderson & Nuraliyeva, 2008). كما تشير إحدى دراسات البنك الدولي (World Bank, 2003) أن كثيرا من رجال الأعمال في بلدان رابطة الدول المستقلة - مثل روسيا وأوكرانيا - يشترطون في إعلاناتهم الوظيفية أن يكون المتقدم للوظيفة متخرجًا من جامعات معينة، ويفسر المواطنون ذلك بأن رجال الأعمال لا يثقون في مؤسسات بلادهم التعليمية، بسبب الفساد. ويمكن أن يكون الفساد في التعليم مضرًا بصحة الناس وأمانهم من خلال السماح بالعمل للأشخاص غير الأكفاء من الأطباء ومدرسين وغيرهم ممن اشتروا مؤهلاتهم أو رخصهم العلمية.

ورغم أنه ليس هناك دلائل مباشرة على أن الفساد في التعليم العالي له أثر سلبي كبير على الاقتصاد القومي أو معدل النمو، لكن هناك دلائل على أن النخبوية وانعدام الجدارة في الحصول على التعليم العالي والوظائف القيادية في بعض الدول النامية، يؤديان إلى انخفاض في إجمالي الناتج المحلي، حيث يشير

هاينمان أن هناك مفهومًا سائدًا منذ عهد أفلاطون بأن المكون الأساسي في صناعة الأمة/ الدولة، هو كيفية اختيارها لقادتها الفنيين والتجاريين والسياسيين، وبوجه عام هناك اتفاق على أنه ليست هناك دولة حديثة تستطيع أن تبقى طويلًا إذا تم اختيار قادتها بناء على السمات الفطرية، أي السمات التي يولدون بها وهي: العرق، والجنس، والوضع الاجتماعي.ومن ناحية أخرى، فإنه من الشائع لدى الأسر أن تحاول حماية أطفالها وأقاربها، حيث يتمنى كل والد النجاح لطفله، وتتمنى كل جماعة أن ترى نجاح أطفالها وهذا طبيعي. والتعليم يوفر الآلية التي من خلالها تمكن إدارة هذه الرغبات المتعارضة بشكل عادل. فالتعليم هو وسيلة شائعة تستخدمها الدول لتجديد مصادر قيادتها (Heyneman, 2004). وهناك تنبؤ بوجود أثر سلبي محتمل على المدى البعيد عندما يتولى ذوو المستوى المتدني من رأس المال البشري، الوظائف التي ينبغي أن يتولاها أفراد أكثر قدرة، كما أن الفساد هو سلوك استغلالي والاستغلال هنا نابع من الوظيفة الاحتكارية، سواء أكانت بيروقراطية أو أستاذية بالجامعة، حيث يسعى البيروقراطيون ممثلين في الموظفين والمسئولين الحكوميون إلى الاستفادة من الأصول المادية وغير المادية التي تحت إدارتهم، ببيع الشهادات من خلال إساءة استخدم وظائفهم المحتكرة في تقييم التقدم الأكاديمي، ومنح الدرجات الأكاديمية (Klitgaard, 1986).

وقد يؤدي الفساد في مؤسسات التعليم العالي إلى تدمير التماسك الاجتماعي للدولة. ففي أي دولة ديمقراطية يهتم الناس إلى حد ما بنزاهة نظامهم التعليمي، وإذا لم يثق العامة في نظامهم التعليمي ونزاهته وفاعليته فإن الخسائر سوف تتخطى النمو الاقتصادي نفسه، وربما يتشكك الناس أن القادة الحاليين سواء من التجار أو الباحثين، أو السياسيين، أو الأطباء والمهندسين، بل أساتذة الجامعات أنفسهم قد حصلوا على وظائفهم ومناصبهم من خلال المحاباة والغش، وليس من خلال الإنجاز العائد لقدراتهم وإمكاناتهم النخبوية، إذا لم تكن ثقتهم في نظام تعليمهم عالية (Heyneman, 2004).

صور الفساد في مؤسسات التعليم العالي

برغم أن هناك عدد من الدراسات التي أجريت على الفساد التعليمي إلا أنها لم تقدم معلومات كافية عن طبيعة وهيكل هذه الظاهرة، ومن تلك المحاولات ما قامت به روميانتسيفا (Rumyantseva, 2005) من خلال وضع تصنيف للفساد في مؤسسات التعليم العالي يميز هذا التصنيف بين الفساد الخاص بالتعليم، والفساد الشائع في أي قطاع عام، وذلك من خلال تحديد الفساد الذي يتضمن الطلاب بشكل مباشر من خلال تورطهم فيه، وهذا يمس بصورة مباشرة قيمهم ومعتقداتهم الحياتية وهو ما يطلق عليه الفساد الخاص، أما النوع الثاني، فهو الفساد غير المباشر، أي الذي يحدث دون تورط الطلاب فيه، لكنه ينعكس بصورة غير مباشرة على قيم الطلاب ومعتقداتهم، وهذا ما يطلق عليه الفساد العام.

ويقع ضمن النوع الأول: سوء السلوك المهني للأساتذة، وقد قدم هالاك وزميله (Hallak & Poisson, 2005) مجموعة من الصور لسوء السلوك المهني للأساتذة تمثلت في: قبول الهدايا أو المكافآت في مقابل الدرجات والتقييمات الإيجابية أو الانتقاء لبرامج متخصصة، أو وضع درجات أو تقييمات متحيزة لجنس الطالب أو ثقافته أو عرقه أو طبقته الاجتماعية أو غير ذلك من السمات الفطرية، الإصرار على أن يتبنى الطالب فلسفة المدرس وقيمه الشخصية، وغياب المدرسين عن الفصول والتهاون في القيام بمهماتهم الأكاديمية، الإفصاح عن أي معلومات سرية تخص طالباً معينًا، الابتزاز أو التحرش الجنسي أو غيره، أو التحيز ضد طلاب معينين، تبني كتاب مدرسي معين غير ملائم، أو وسائل تعليمية معينة غير مناسبة بسبب الحصول على هدايا أو حوافز من المروجين.

كما يتضمن تحميل الطلاب رسوماً لقاء دروس خصوصية لتغطية المنهج اللازم للنجاح في الاختبارات الإجبارية، وغياب المدرسين، والممارسات غير القانونية في شراء الكتب واستعارتها، كما يمكن أن يتضمن الاحتيال والاختلاس

الأكاديمي في البحوث والرسائل، واستغلال النفوذ، والغش مثل تمرير الإجابات للطلاب في محاولة تحسين النتائج في الاختبارات الحساسة (Rumyantseva, 2005)، وعدم الشفافية في نتائج الطلاب نتيجة للمحاباة والتميز للعرق أو الأصل أو النوع، وحصول أشخاص غير مؤهلين على درجات علمية أكاديمية من خلال بيانات مزورة، أومن مؤسسات غير معتمدة (Eckstein, 2003). كما أن محاولة الطلاب للغش في أداء التزاماتهم العلمية هي أحد أكثر الممارسات المخلة بالأداء التعليمي، ففي جامعة هارفارد أفاد ٧٪ من خريجها لعام ٢٠١٣ أنهم غشوا في امتحان، مقابل تصريح ٧٪ منهم بأنهم غشوا في امتحان أو واجب منزلي قبل تخرجهم، فيما قال ٣٢٪ منهم بأنهم غشوا في أحد تكليفات الجامعة (The Harvard crimson, 2013). كما يشير كل من برادي ودوتا (Brady & Dutta, 2012) إلى أنه وخلال الثلاث سنوات الأخيرة تم ضبط ٤٥٠٠٠ طالب مذنب في سلوك أكاديمي مشين، في ٨٠ جامعة بريطانية، ففي عام ٢٠١١ وحدها تم ضبط ١٦٠٠٠ الف حالة، بداية من الغش في الامتحانات باستخدام قصاصات الورق، أواستخدام الهواتف الجوالة، أو دفع المال للمكاتب التجارية من آجل عمل التكاليف، إلى نسخ البحوث من الانترنت،

وضمن النوع الثاني، تأتي سلوكيات العاملين (المدخلات غير الملموسة) التي لها أثر على توافر وجودة التعليم والمساواة فيها، ومن هذه السلوكيات السيئة طلب رسوم غير مستحقة وغير قانونية على دخول الجامعات أو اختبارات القبول فيها، التزييف في نتائج التسكين في التخصصات، تسريب المعلومات عن الامتحانات. وتزعم رومیانتسیفا (Rumyantseva, 2005) أن هذا التصنيف يوضح ويفسر الفساد المعقد في التعليم العالي ويضع تفهماً عاماَ لهيكله واتفاقا محتملًا بشأن تعريفاته، كما أن كلفة هذه السلوكيات غير الأخلاقية كلفة عالية جداً، وهذه السلوكيات غير الأخلاقية في القطاع التعليمي تضعف قدرة التعليم على غرس قيم تحارب الفساد ففي أي مناخ فاسد لا يمكن للتعليم أن يعزز القيم والسلوكيات الأخلاقية بشكل ناجح، بمعنى أنه لكي

تخلق مناخاً داعماً لتدريس القيم فإنه من الضروري وجود النزاهة والحد من السلوكيات غير الأخلاقية في القطاع التعليمي.

وقد ميز فروست ورفيقاه (Frost, Hamlin & Barczyk, 2007) بين الفساد الصغير الذي لا يعرض الدولة للخطر، ويمكن التعامل معه من خلال العملية السياسية وبين الفساد السياسي المؤسسي الشامل والخطير الذي يدمر صحة المجتمع ويجعله مريضًا تعجز سياساته عن أي شيء لمعالجته، وهذا يتفق مع قول ليدينيفا وزميلها (Ledeneva & Rogachevski, 2000) بالتمييز بين الأعمال الفاسدة للأفراد وبين النظام الفاسد نفسه، والفساد في مؤسسات التعليم العالي بهذا التوزيع يقع ضمن الفساد الصغير، على أساس أن مدرسي الجامعة يحصلون على مبالغ صغيرة في مقابل إعطاء درجات عليا في الاختبارات. إلا أنه في جانب يمكن أن ينظر للفساد في المؤسسات الجامعية على أنه نوع من أنواع الفساد الشامل لكونه جزءاً من ثقافة الفساد الأكثر اتساعًا وتطال شريحة عريضة من المجتمع (Temple & Petrov, 2004).

وربما يأخذ الفساد في التعليم العالي أشكالًا مختلفة، وقد قدم هاينمان (Heyneman, 2004)، نظرة عامة على أنواع الفساد في التعليم العالي، وقام بالتميز بين الفساد في الاختيار والانتقاء، والفساد في الاعتماد، والفساد في المشتريات، وسوء السلوك الاحترافي، والفساد في الممتلكات والضرائب التعليم. كما قدم شابمان (Chapman, 2007) تصنيفاً موسعًا للفساد في التعليم العالي والثانوي يحلل الممارسات غير المشروعة حسب مستويات حدوثها ونوعها، حيث وزعها في سبع مستويات: المستوى الوزاري، ومستوى المنطقة التعليمية، والمستوى المدرسي، ومستوى المدرس والفصل والهيئات الدولية (Chapman, 2007)، وقد ميز أولتباك (Altbach, 2004) في دراسته للفساد في الأكاديميات بين فساد الأساتذة والفساد في الاختبارات، فالنوع الأول يتضمن المحاباة والمحسوبية في التعيينات والترقيات، في حين أن النوع الثاني يتضمن دفع الرشاوى للحصول على درجات عالية في الاختبارات، أما برأي (Bray, 2003) فقد أثار قضية

الدروس الخصوصية على أنها من أنشطة الفساد المحتملة وأنها قضية منتشرة في بلدان شرق أسيا وأفريقيا وأوربا الشرقية.

الدراسات السابقة

على مدار العقد الماضي كان هناك عدد غير قليل من الدراسات السابقة عن الفساد، تناول بعضها الفساد في مؤسسات التعليم العالي بصفة العموم، في حين اقتصرت بعض الدراسات على صورة أو أكثر من صور الفساد الأكاديمي لاسيما في الأدبيات الأجنبية، فمن ضمن دراسات الأمانة الأكاديمية ما قام به غود ونيكولاس وسابيرس (Good, Nichols & Sabers, 1999) التي تشير إلى أن هناك فوارق بين الجنسيين في حجم الغش في التعليم؛ وأن النساء عموماً أقل احتمالية في الغش، ربما يعود ذلك إلى الفوارق في فهم وتصور الغش بين الذكور والإناث. لكن الجزم بتلك النتيجة ليس على الإطلاق حيث تُبين دراسة لـــ ويتلي وصاحبيه (Whitley, Nelson & Jones, 1999) أن درجة الارتباط بين الجنس والغش جاء ضعيفاً حيث كانت قيمته ٠,١٩، وإن كان هذا الارتباط لصالح الذكور.

وفي محددات سلوك الغش دراسة قام بها جنسن وزملاؤه (Jensen Arnett, Feldman & Cauffman, 2002) تبين من خلالها، أن انخفاض المعدلات التراكمية يزيد من احتمالية الغش. وكانت النتيجة الأكثر إثارة هي وجود فارق في الغش بين الطلبة الذين قاموا بتدريسهم أساتذة مساعدون والطلاب الذين قام بالتدريس لهم أساتذة، فالنوع الأول أكثر احتمالية في الغش بـــ٣٢٪ من النوع الثاني من الطلاب، كما كان الطلبة الذكور أكثر جرأة وتساهلاً نحو سلوكيات الغش.

وفي دراسة لـــ ماغناس وآخرين (Magnus, Polterovich, Danilov & Savvateev, 2002) على آراء ومواقف ٨٨٥ طالب نحو التسامح مع الغش في خمس بلدان هي: روسيا وهولندا وإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، وجد أن

اختلاف العوامل الثقافية بين البلدان وإجراءات النظام وطرق التقييم، ولوائح العقوبات، جميعها عوامل تؤثر على مواقف الطلبة من التسامح نحو الغش.

كما قام أثانوسو وزميله (Athanasou & Olasehinde, 2002) بدراسة لتقييم حجم الفوارق بين الجنسين في سلوكيات الغش في حالات عديدة (مثل: الاختبارات، والواجبات، وسرقة أعمال الآخرين) بناء على الدراسات التي استخدمت بيانات الإقرارات الذاتية، البالغ عددها إحدى وعشرين دراسة نشرت في الفترة ١٩٦٤-١٩٩٩، جاء أبرز نتائجها أن هناك فرقًا دالًا إحصائيًا في متوسط النسب المسجلة للذكور والإناث حيث تبين أن ٢١٪ من الإناث و٢٦٪ من الذكور قد قاموا بالغش، وأن حجم الأثر للاختبارات بلغ ٠,١٨٦ مقارنة بـ ٠,١٨٦ لنسخ الواجبات، و٠,١٢٨ لسرقة أعمال الغير، و٠,٣١٥ لتقييم الأخر.

وفي دراسة نظرية لهيكسهام (Hexham, 2005) أشار إلى أن الانتحال والاختلاس وغيرها من أنواع الغش الأكاديمي تعد من أكثر صور الفساد انتشارًا بين طلاب المرحلة الجامعية، وأن هناك اطرادًا في معدلات حالات الاختلاس والانتحال.وهذا نفسه ما أشار له مقال لمركز النزاهة الأكاديمية (Burke, CAI) (Polimeni & Slavin, 2007 من أن معظم الجامعات العالمية تعاني من اختلاس الطلبة للمقالات والرسائل العلمية والبحوث، وأن ٧٠٪ من الطلاب يعترفون ببعض الغش" كما يشير المقال نفسه إلى أن الانتحال من الإنترنت هو مصدر قلق متزايد، فبينما مارس الانتحال والاختلاس عام ١٩٩٩ فقط ١٠٪ من الطلاب في السلك الأكاديمي الدولي، أعترف ما يقرب من ٤٠٪ من الطلاب المقيدين أنه مارس الاختلاس أو الانتحال مرة أو أكثر عام ٢٠٠٥. وحتى الآن لا يوجد مؤسسة تهتم بقياس مدى الانتحال بين الأكاديميين على الرغم من أن الدلائل تشير إلى أن ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من الكتب والرسائل العلمية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تحتوي على مستويات غير مقبولة من مادة مسروقة.

ومن الدراسات التي عنيت بالفساد الأكاديمي، وما يثار حول حجم

مشكلة غياب المعلمين في صور الفساد المختلفة ما قام به شودري وآخرون (Chaudhury, Hammer, Kremer, Muralidharan & Rogers, 2006) من دراسة حجم الظاهرة في سبع دول هي: بيرو، والإكوادور، وبنغلادش، واندونيسيا، والهند، وأوغندا، وزامبيا وأثرها على التعليم، حيث تشير النتائج إلى أن متوسط معدلات غياب الهيئة التدريسية بلغ ما بين ١١-٢٧٪، كما تشير نتائج الدراسة نفسها إلى أن تلك المعدلات هي معدلات أقل إذا قيست بالجدوى الفعلية في التدريس، ففي دولة مثل أوغندا التي يبلغ معدل الغياب فيها ٢٥٪ من هيئة التدريس الذين تم حسابهم على أنهم حاضرون لم يكونوا في الحقيقة يدرسون، وفي الهند تم حساب ٢٥٪ على أنهم غائبون، ولكن الذي كان يقوم بالتدريس حينئذ هم ٥٠٪ فقط من إجمالي عددهم، كما تبين أن ارتفاع غياب الأساتذة ١٠٪ ارتبط بانخفاض معدلات حضور الطلاب ١٠,٨٪، وان زيادة معدلات غياب الأساتذة ٥٪ تقلل من استفادة الطلبة بمقدار من ٤-٨٪ من متوسط قيم التعلم في تخصصات العلوم الإنسانية، وبنحو ١٥-٢٠٪ في التخصصات التطبيقية.

وفي الولايات المتحدة الأميركية قام فروست وزميلاه (Frost, Hamlin & Barczyk, 2007) بدراسة خيانة الأمانة الأكاديمية لدى الطلاب في جامعتين أمريكيتين، تبين من خلالها أن هناك أكثر من ثلثي (٦٨٪) من هيئة التدريس في الجامعتين يعتقدون وجود خيانة للأمانة الأكاديمية في جامعتيهم، وغالبيتهم يعتقدون (٩٠٪) أن المناهج لا تشمل تحذيراً كافياً عن عواقب الخيانة للأمانة الأكاديمية، كما تبين أن ٨٨٪ من المستطلعين في الجامعة الأولى و ٩٦ ٪ في الجامعة الثانية يتسامحون مع الطلبة المنتهكين للنزاهة الأكاديمية.

وفي فساد الاختبارات أجرى كبانجبان ورفيقاه (Kpangban, Ajaja & Umudhe, 2008) دراسة عن القيم الأخلاقية السليمة، وتطور المواقف الصحيحة كعلاج للممارسات السيئة في الاختبارات بين طلبة المؤسسات الجامعية في نيجيريا، من خلال الإجابة عن خمسة أسئلة عن مدى حدوث الممارسات السيئة

في الاختبارات بين طلاب الجامعة والأسباب الكامنة وراءها، طبقت على ٣٥٧ مشاركًا من بينهم ٣٥٠ طالبًا تم سحبهم بشكل عشوائي من المؤسسات و٧ من سكرتارية لجان التأديب في الاختبارات تم اختيارهم من جميع المؤسسات، واستخدام استبيانين الأول للطلاب، والأخر لسكرتارية لجان التأديب حيث تبين أن معدلات الغش زادت من ٧٣٧ حالة في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٧م إلى١٩٦٠ حالة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وقد حدد الطلاب ثمانية أسباب للممارسات السيئة في الاختبارات من بينها: ضعف تدريس المدرسين، حيث يشتكي كثير من الطلاب من عدم حضور المدرسين للتدريس بشكل منتظم وإذا أتى بعضهم فإنهم يدرسون بشكل سيء يجعل النسبة الكبرى من الطلاب لا تستوعب شيئًا.

كما قام أوسيبيان (Osipian, 2009) بدراسة عن الفساد والإصلاح في مؤسسات التعليم العالي في أوكرانيا، ناقش الكاتب فيها قضيتان أساسيتان: حجم الفساد، والإصلاحات التي اتخذت بهدف تقليص حجم الفساد. وتبين أن ٥٢٪ من منسوبي الجامعات الأوكرانية تنظر إلى الفساد باعتباره السبيل الأسهل والأكثر وثوقية في حل العديد من المشاكل الحياتية، كما يرى الغالبية منهم أن الطلاب يسهمون في شيوع الفساد في الجامعات الأوكرانية في اختياره كوسيلة أسهل لتلقي درجات جيدة وإن كانت غير مشروعة، وإن أكثر صور الفساد انتشارًا هي اللجوء إلى الدروس الخصوصية للحصول على قبول في البرامج التي يدرس فيها الأستاذة الذين يتعاقدون معهم على الدروس الخصوصية لاختبار القبول، كما أن٢٠٪ من المستجيبين قالوا أنهم يعرفون عن حالة رشوة، وأن ٢٧٪ من الطلاب أفادوا أنهم قبلت منهم الرشاوى.

وفي نيجريا أيضًا أجرى أكردودو (Okorodudu, 2013) دراسة على الممارسات السيئة بين الطلبة، أشارت نتائجها أن أكثر صور الفساد انتشاراً تتركز في الامتحانات؛ فطلبة الجامعات يغشون في الاختبارات بعدة صور؛ منها مثلاً القصاصات الورقية، ومد العنق لالتقاط الإجابات من زملائهم المجاورين لهم في المقعد، واستبدال أوراق الإجابة، واستبدال شخص متفوق لدخول

الاختبار بدلاً من الطالب، وشراء الأسئلة، وقصاصات الورق المجاب فيها على الأسئلة، والكتابة على حوائط قاعات الاختبارات.

أما على الصعيد العربي، قام العجمي (٢٠٠٨) بدراسة عن الأسباب الكامنة وراء حدوث ظاهرة الفساد، ومدى ارتباطها بمجموعة من المتغيرات مثل الجنس، والخبرة، والجامعة، وأشارت النتائج إلى أن العوامل الاقتصادية جاءت على رأس الأسباب التي تعزز انتشار الفساد. وأن متغيري الجنس والخبرة متغيران غير مؤثرين على تصورات أعضاء هيئة التدريس عن أسباب حدوث الفساد.

وفي العراق قام البهادلي ورفاقه (٢٠١٢) بدراسة هدفت إلى تسليط الضوء على الفساد التربوي في العراق وتحديد مدى حجمه ودرجة انتشاره وكيفية معالجته، كشفت نتائجها أن أكثر صور الفساد انتشاراً بين أعضاء هيئة التدريس هي : قبول الهدايا والدعوات من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، شيوع ظاهرة الدروس الخصوصية التي تسهم في تسرب الأسئلة والتلاعب في الدرجات، تغليب المصلحة الشخصية من القائمين على العملية التعليمية. كما قام حمادات (٢٠١٣) بدراسة على تصورات أعضاء هيئة التدريس لمظاهر الفساد الأكاديمي وأسبابه وسبل علاجه في كليات الشمال التابعة لجامعة البلقاء التطويرية تبين منها أن أكثر العومل التي وراء انتشار الفساد كانت عوامل اقتصادية، كما تبين أن الجنس، لم يكن متغيرًا مؤثرًا على تصورات أعضاء هيئة التدريس على الأسباب الكامنة وراء حدوث الفساد في الوسط الأكاديمي.

أما في الوسط المحلي السعودي فقد تبين أن موضوع الفساد الأكاديمي، لم يكن حاضراً في الجهد البحثي، بحسب قواعد البيانات التي تيسّر للباحثة الاطلاع عليها. وقصرت الدراسات التي أجريت على ثلاثة جوانب هي: تأصيل مفهوم الفساد ومكافحته من المنظور الإسلامي (سمارة، ٢٠١٣)، أو بناء خطط واستراتيجيات للنزاهة ومكافحة الفساد في الوسط الجامعي السعودي (الدويك، ٢٠١٣، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٣)

الإطار الإجرائي للدراسة

منهج الدراسة

في البحث الحالي أتبع المنهج الوصفي المسحي؛ الذي لا يقتصر على وصف المشكلة وجمع المعلومات والبيانات، بل يقوم بتصنيفها تصنيفها والتعبير عنها كمًا وكيفًا؛ بحيث يؤدي ذلك إلى فهم أبعاد المشكلة والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد على تطوير الواقع (العساف، ١٤٢٦)، ويكون ذلك من خلال استطلاع آراء طلاب الدراسات العليا عن صور الفساد التي يعيشونها بأنفسهم أو يلمسونها في أعضاء هيئة التدريس، مع اختبار استقرار النتائج عبر الفئات المختلفة من الطلاب بحسب الجنس والبرنامج الدراسي والتخصص، بهدف وصف وتحليل ظاهرة الفساد الأكاديمي كما يدركها طلبة الدراسات العليا في الجامعات السعودية، وعقد المقارنات اللازمة ذات الصلة بمتغيرات البحث؛ لاستخلاص الاستنتاجات والدلالات المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المنتظمين في برامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية السعودية لعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ البالغ عددهم ٤٠٢٢٢ طالب وطالبة (وزارة التعليم العالي- وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، ١٤٣٥).

عينة الدراسة

وزعت الاستبانة على كافة أفراد المجتمع الأصلي بطرق متعددة يدويًا، والكترونيًا عن طريق الإيميل، كما أنشى رابط خاص بالمقياس على الشبكة العنكبوتية، وبعد جمع الاستمارات اليدوية والالكترونية وتفريغ البيانات الموجودة على الرابط المخصص للاستجابة، بلغ عدد الاستبانات المكتملة ٢٣٨٣ لتشكل العينة ٥,٩٢٪ من مجتمع الدراسة. واسند توزيع الاستبانات مبدئياً إلى عمادات الدراسات العليا بالجامعات السعودية، وبعد مرور فصل دراسي على إرسالها لعمادات

الدراسات العليا، وملاحظة الضعف في الاستجابات، اضطرت الباحثة إلى زيارة بعض الجامعات لتوزيع وجمع الاستبانات، وغطيت بعض الجامعات بالتواصل مع رؤساء الأقسام التي بها برامج دراسات عليا، كما غطيت بعض الجامعات الكترونيًا، بإرسال الرابط على قرويات الطلبة، بالتعاون مع أساتذتهم.

أداة الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة، تم تصميم مقياس لصور الفساد الأكاديمي، اعتماداً على الأدب التربوي والأبحاث العلمية المتعلقة بالفساد الأكاديمي (Hexham, 2005; Kpangban, Ajaja & Umudhe, 2008; Okorodudu, 2013; & Rumyantseva, 2005) وجاء المقياس في صورته النهائية بعد تطبيق إجراءات الصدق والثبات عليه في ثلاثة أجزاء، اهتم الجزء الأول بطرح مجموعة من الأسئلة ترتبط بالخصائص الديمغرافية للعينة وتشمل الجنس، الجامعة[(١)]، البرنامج، التخصص، أما الجزء الثاني فاختص بصور الفساد الأكاديمي عند الطلبة التي وزعت في ثلاثة مقاييس فرعية: الاختبارات وضم خمس صور، ومتطلبات المقررات (غير الاختبارات الصفية) وضم ست صور، ومشاريع التخرج والرسائل العلمية وضم خمس صور. واختص الجزء الثالث بصور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس من خلال إحدى وثلاثين صورة وزعت في خمسة مقاييس فرعية: تقويم الطلبة وضم إحدى عشرة صورة، والنشاط التدريسي (حضوره للمحاضرات والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية) وضم خمس صور، الاستغلال المادي للطلبة وضم ثلاث صور، والاستغلال الخدمي وضم خمس صور، والاستغلال العلمي وضم أربع صور، والتحرش الجنسي وضم ثلاث صور. وعن كل صورة، يجيب الطالب باختيار

(١) حجب متغير اسم الجامعة، لاعتبارات أدبية، حيث قطع التزام للجامعات في الخطاب الموجه لعمداء الدراسات العليا بالجامعات السعودية، من عدم تسمية الجامعة عند عرض النتائج، لضمان تسهيل مهمة التطبيق.

واحدة من أربع قيم: بدرجة عالية ورمزت برقم ٤، بدرجة متوسطة ورمزت بالرقم ٣، بدرجة منخفضة ورمزت بالرقم ٢، بدرجة منخفضة جداً ورمزت بالرقم١. وبذلك يكون معيار الحكم على انتشار صور الفساد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي السعودي وفق التالي:١-١,٧٥منتشرة بدرجة منخفضة جداَ، ١,٧٦ -٢,٥ منتشرة بدرجة منخفضة، ٢,٥٦- ٣,٢٥ منتشرة بدرجة متوسطة، ٣,٢٦ -٤ منتشرة بدرجة عالية.

صدق الاستبانة: للتأكد من الصدق الظاهري، روجعت الاستبانة من قبل عدد من المحكمين، من ضمنهم لـــ ناتاشا روميانتسيفا[٢] التي أخذ بتصنيفها للفساد الأكاديمي، مع عشرة من المحكمين في تخصصات مختلفة[٣]، حيث طلبت منهم تغذية راجعة عن صياغة المفردات وانتماء كل منها للمقياس الكلي وللمقاييس الفرعية، كما طلب منهم تقييم المقياس المستعمل واقتراح عبارات إضافية تعبر عن صور فساد ممكنة غير مدرجة، واقتراح العوامل الفردية التي يمكن أن تغاير بين أداء الطلبة.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي، تم إيجاد معاملات ارتباط العبارات بالمحاور التي صنفت تحتها، وكذلك إيجاد معامل ارتباط المحاور مع الأداة ككل، والجدول رقم (١) يوضح قيم الارتباط لكل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، ومعاملات ارتباط المحاور مع الأداة ككل.

(٢) ناتاشا روميانتسيفا (N. Rumyantseva)، أستاذ السياسات التعليمية في كلية بيبودي Peabody college في جامعة ناشفيل، بولاية تينيسي. لها اهتمامات بحثية في قضية الفساد الأكاديمي، التي اعتمدت الباحثة على تصنيفها للفساد الأكاديمي.

(٣) تتقدم الباحثة بالشكر الجزيل للاساتذة الذين قاموا بتحكيم استبانة الدراسة وهم: أ. د. محمد الخطيب أ. د. محمود عابدين، أ. د. محروس غبان، أ. د. عبدالله سليمان، أ. د. أحمد يوسف، د. عبدالمحسن العتيبي، د. نياف الجابري، د. رويدة سمان، د.بسام الشكعة، د. علي المقبل.

جدول رقم (١)

معاملات الاتساق الداخلي للعبارة بالمحور لمقياس صور الفساد

صور الفساد عند الطلبة						صور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس			
صور الفساد في الامتحانات		صور الفساد في التكليفات والمتطلبات		صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية		صور الفساد في التقويم		صور الفساد للحضور للمحاضرات والساعات المكتبية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٨٦	٦	٠,٧٨	١٢	٠,٧٧	١٧	٠,٧١	٢٨	٠,٨٠
٢	٠,٩٠	٧	٠,٧٦	١٣	٠,٨٠	١٨	٠,٧٢	٢٩	٠,٧٧
٣	٠,٩١	٨	٠,٧٦	١٤	٠,٧٩	١٩	٠,٧٠	٣٠	٠,٧٦
٤	,٠,٧١	٩	٠,٧٦	١٥	٠,٧٥	٢٠	٠,٧٤	٣١	٠,٧٩
٥	٠,٧٩	١٠	٠,٧٦	١٦	٠,٨٦	٢١	٠,٧٠	٣٢	٠,٧٥
		١١	٠,٧٦			٢٢	٠,٧٦		
						٢٤	٠,٧٢		
						٢٥	٠,٧٥		
						٢٦	٠,٧٣		
						٢٧	٠,٧١		
ارتباط المحور بالأداة = ٠,٧٢		ارتباط المحور بالأداة = ٠,٧٤		ارتباط المحور بالأداة =٠,٨٠		ارتباط المحور بالأداة =٠,٩٠		ارتباط المحور بالأداة = ٠,٧٦	
تابع صور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس									

صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة		صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة		صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة		صور الفساد في التحرش الجنسي	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
٣٣	٠,٧٧	٣٦	٠,٨٣	٤٠	٠,٨٧	٣٩	٠,٨٣
٣٤	٠,٧٦	٣٧	٠,٨٣	٤١	.٧٨	٤٦	٠,٨٤
٣٥	٠,٨٠	٣٨	٠,٧٤	٤٢	٠,٧٣	٤٧	٠,٨٣
		٤٤	٠,٧٣	٤٣	٠,٨٥		
		٤٥	٠,٧١				
ارتباط المحور بالأداة=٠,٨٠				ارتباط المحور بالأداة=٠,٨٥		ارتباط المحور بالأداة=٠,٨٣	

وكما يلاحظ فإن جميع معاملات الارتباط للعبارات وللمحاور تعد مابين مرتفعة جدًا ومرتفعة.

ثبات الاستبانة

لاختبار الثبات طبقت الاستبانة على عينة تكونت من ١٨٠ طالب وطالبة من طلبة جامعة طيبة، وحساب معامل ألفا كرنباخ Alpha Cronbach، لكل فقرة من فقرات المحور، ومقارنتها بمعامل الفا كرنباخ للمحور ككل، ومن ثم حذف الفقرة التي يزيد قيمة ارتباطها عن معامل ارتباط المحور، وإعادة حساب معامل الارتباط لكل فقرات من فقرات المحور، ومقارنتها بمعامل ألفا كرنباخ للمحور، وحذف أي فقرة يزيد ارتباطها بالمحور، عن معامل ألفاكرنباخ Alpha Cronbach الكلي للمحور، حتى الوصول إلى الوضع الذي تقل فيه معاملات الارتباط للفقرات المنتمية للمحور عن معامل الارتباط للمحور ككل، كما تم حساب معامل ألفاكرنباخ للاستبانة ككل، وإيجاده لكل عبارة، ومقارنتها بمعامل ألفا كرنباخ للمقياس ككل، ومن ثم حذف الفقرة التي يزيد قيمة ارتباطها عن معامل ارتباط المقياس ككل من المقياس، وكررت العملية حتى الحد الذي كانت جميع قيم ألفاكرنباخ للعبارات أقل من قيمتها للمقياس ككل.

جدول رقم (٢)

معاملات ألفا كرنباخ Alpha Cronbach لمقياس صور الفساد

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	معامل ارتباط ألفا	محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	معامل ارتباط ألفا
صور الفساد في الامتحانات.	٠,٨٥٧	صور الفساد في الحضور (في النشاط التدريسي (حضوره للمحاضرات والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية)	٠,٨٤٠
		صور الفساد في التقويم للطلاب	٠,٨٤٦
صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية	٠,٨٥٦	صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة.	٠,٨٦٣

تابع/ جدول رقم (٢)

معاملات ألفا كرنباخ Alpha Cronbach لمقياس صور الفساد

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	معامل ارتباط ألفا	محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	معامل ارتباط ألفا
صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية.	٠,٨٥٤	صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة.	٠,٨٦٧
		صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة.	٠,٨٥٩
ثبات صور الفساد الأكاديمي للطلاب	٠,٨٦	صور الفساد في التحرش الجنسي.	٠,٨٦١
		ثبات صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	٠,٨٣
المجموع الكلي لفقرات المقياس			٠,٨٨

وكما يلاحظ أن جميع معاملات ألفا كرنباخ جاءت قيمتها مرتفعة بحسب تصنيف هنكل (Hinkl; wiersma & jurs, 1979) على مستوى المحاور والمقياس ككل كما يوضح جدول رقم (٢).

نتائج الدراسة ومناقشتها

إجابة السؤال الأول: للإجابة عن السؤال الأول الذي نّصه "ما أكثر صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة شيوعاً كما يدركها طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟" حُسبت المتوسطات الحسابية للأداة ككل، ولجميع المحاور في صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

المتوسطات الحسابية لمحاور صور الفساد الأكاديمي لدى الطلبة كما يراها طلبة الدراسات العليا

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	درجة الممارسة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	درجة الممارسات الكلية على المحور	المرتبة
صور الفساد في الامتحانات	منخفضة جدا	٦,٢	٢,٤٧	منخفضة	الثالثة
	منخفضة	٦٠,١			
	متوسطة	١٩,٧			
	عالية	١٤,٠٠			
صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية	منخفضة جدا	٦,٢	٣,٣٦	عالية	الأولى
	منخفضة	٢,٤			
	متوسطة	٣٩,٣			
	عالية	٢,١			
صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية	منخفضة جدا	٥,٣	٢,٧٤	متوسطة	الثانية
	منخفضة	٣٥,٩			
	متوسطة	٤٠,١			
	عالية	١٨,٧			
متوسط صور الفساد الأكاديمي للطلبة	منخفضة جدا	٤,١	٢,٨٣	متوسطة	-
	منخفضة	٣٤,٨			
	متوسطة	٤٢,٦			
	عالية	١٨,٥			

وكما يتضح من الجدول رقم (٣) أن محور صور الفساد في إنجاز متطلبات المقررات الدراسية هو الأعلى في قيمة متوسطه بين محاور صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة بقيمة ٣,٣٦ وهذه القيمة تقع في المدى ٣,٢٦-٤. مما يعني أن صور الفساد الأكاديمي لدى الطلبة في هذا المحور منتشرة بدرجة عالية، تلاه متوسط صور الفساد في محور مشاريع التخرج والرسائل العلمية بقيمة ٢,٧٤ وهذه القيمة

تقع في المدى ٢,٥٦- ٣,٢٥ مما يعني أن صور الفساد في محور مشاريع التخرج والرسائل العلمية تنتشر بين الطلبة بدرجة متوسطة، وجاء محور صور الفساد في الامتحانات آخرها بقيمة ٢,٤٧ وهذه القيمة تقع في المدى ١,٧٦-٢,٥ مما يعني أن الفساد بين طلبة الدراسات العليا في محور الامتحان ينتشر بدرجة منخفضة. وبصورة عامة فإن قيمة متوسط درجة انتشار صور الفساد الأكاديمي التي حوتها أداة الدراسة عند الطلبة قد بلغت ٢,٨٣، وهذه القيمة تقع في المدى ٢,٧٦-٣,٢٥ مما يعني أن صور الفساد بشكل كلي بين طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية تنتشر بصورة متوسطة. وتتوافق هذه الدراسة إلى حد بعيد في جزئها الخاص بدرجة انتشار صور الفساد في محور متطلبات المقررات الدراسية مع نتائج دراسة فروست وزميليه (Frost, Hamlin & Barczyk, 2007) التي تشير إلى أن أكثر من ٦٨٪ من أعضاء هيئة التدريس يعتقدون وجود خيانة للأمانة الأكاديمية في كتابة الطلبة لواجباتهم.

كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية لعبارات المقياس في جزئه الخاص بالفساد بين طلبة الدراسات العليا كما يدركها الطلبة أنفسهم، وترتيبها تنازليا فجاءت أعلى خمس عبارات من حيث قيمة متوسطها على النحو الآتي:

جدول رقم (٤)
ترتيب صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة الأعلى من حيث قيمة متوسطها الحسابي

رقم العبارة أو الصورة في الاداة	العبارة	درجة الممارسة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٦	يقوم الطلبة بسرقة أبحاث مكتوبة على الانترنت، وتقديمها على أنها من إعدادهم.	منخفضة جدا	٣,٢	٣,٥٢	عالية	الفساد في متطلبات المقررات الدراسية
		منخفضة	١٠,٤			
		متوسطة	١٠,٩			
		عالية	٧٥,٥			

تابع/ جدول رقم (٤)

ترتيب صور الفساد الأكاديمي عند الطلبة الأعلى من حيث قيمة متوسطها الحسابي

رقم العبارة أو الصورة في الاداة	العبارة	درجة الممارسة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي		
٧	يقوم الطلبة بسرقة (انتحال) عبارات من بحوث أخرى ينسبونها لأنفسهم.	منخفضة جدا	٥,١	٣,٤٦	عالية	الفساد في متطلبات المقررات الدراسية
		منخفضة	١٣,٧			
		متوسطة	١٣,٥			
		عالية	٦٧,٧			
١٠	يضمن الطلبة قائمة المراجع في تكليفاتهم، مراجع لم يتم الاطلاع عليها بغية الزيادة في عدد المراجع.	منخفضة جدا	٥,١	٣,٤١	عالية	الفساد في متطلبات المقررات الدراسية
		منخفضة	١٣,٢			
		متوسطة	١٥,٣			
		عالية	٦٦,١			
١١	الاستشهاد بمراجع لم يتم الرجوع لها فعلياً، وإنما مضمنة داخل مراجع أخرى دون ذكر ذلك.	منخفضة جدا	٨,١	٣,٤٠	عالية	الفساد في متطلبات المقررات الدراسية
		منخفضة	١٢,٢			
		متوسطة	١٣,٤			
		عالية	٦٦,٣			
١٣	استعانة الطلبة بمكاتب تجارية لكتابة رسائلهم العلمية أو مشاريعهم البحثية.	منخفضة جدا	١٢,٦	٣,٠٠	متوسطة	الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية
		منخفضة	١٠,٧			
		متوسطة	٤٠,٣			
		عالية	٣٦,٤			

وكما يلاحظ فإن العبارات الخمس الأعلى من حيث قيمة المتوسط الحسابي لها بين صور الفساد التي شملتها الأداة لدى الطلبة من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا أنفسهم، تقع ما بين ٣,٢٥-٤ باستثناء عبارة رقم ١٤، مما يعني أن الصور التي حملت الأرقام ٦، ٧، ١٠، ١١ تمارس من قبل الطلبة

بدرجة عالية، على حين جاءت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم ١٣ وتنص على "استعانة الطلبة بمكاتب تجارية لكتابة رسائلهم العلمية أو مشاريعهم البحثية" بمتوسط ٣,٠٠ وهذه القيمة تقع في المدى ٢,٥٦- ٣,٢٥، كما يلاحظ أن العبارات الأربع الأولى تنتمي لمحور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية، بينما تنتمي الفقرة التي احتلت المرتبة الخامسة لمحور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية. وقد تبدو هذه النتيجة مقبولة، فمواد اللوائح المرتبطة بالمخالفات في الامتحانات في نظام التعليم العالي السعودي واضحة ومحددة ومفعلة إلى حد كبير، مما يجعل الطلبة أكثر حذرًا في ارتكاب أي مخالفة، لاسيما أن أعداد الطلبة في مرحلة الدراسات العليا داخل القاعات قليلة، مما يهاب معه الطلبة ارتكاب أي سلوك مخل، في حين أن اللوائح الخاصة بارتكاب ممارسات فاسدة في متطلبات المقررات الدراسية غير تفصيلية، وحتى النصوص اللائحية الموجودة على بساطتها لا توجد جهود كافية لتعميمها، وهذا قد يكون سبباً من أسباب عدم تفعيلها بالشكل الكافي على مرتكبيها، وقد يكون الجهد المبذول من قبل أعضاء هيئة التدريس للكشف عنها جهداً ضعيفاً يجعل الطلبة آمنين في تمريرها، أضف إلى ذلك أن الثقافة السائدة في الوسط الأكاديمي السعودي تنظر إليها بشيء من التهاون من حيث تجريمها وتطبيق اللوائح في حال أخل بها. وهذا التفسير يتوافق مع ما جاءت به دراسة فروست وزميليه (Frost, Hamlin & Barczyk, 2007)، التي تشير إلى أن نسبة ٨٨-٩٦٪ لديهم فسحة في تعاملاتهم لانتهاكات النزاهة الأكاديمية، كما أن هذه النتائج تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة هيكسام (Hexham, 2005) من أن الانتحال والاختلاس من أكثر صور الفساد انتشارًا بين طلبة المرحلة الجامعية، وهو ما يتماشى مع ما جاء في مقاله لمركز النزاهة الأكاديمية (CAI) من أن معظم الجامعات العالمية تعاني من انتحال واختلاس الطلبة للمقالات والرسائل العلمية والبحوث، وأن ٧٠٪ من الطلاب يعترفون ببعض الغش، كما يشير المقال نفسه إلى أن الانتحال من الإنترنت يعد قلق متزايد. لكنها تختلف مع نتيجة دراسة أكردودو (Okorodudu, 2013) في جزئها الخاص بتفشي صور

الفساد في الامتحانات، التي تشير نتائجها إلى أن أكثر ممارسات الفساد الطلابي في الجامعات النيجيرية هو فساد الامتحانات، حيث لم تأتِ أي صورة من صور محور الامتحانات في قائمة الخمس صور الأولى في الدراسة الحالية.

إجابة السؤال الثاني: للإجابة على السؤال الثاني الذي نصه" ما أكثر صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس شيوعاً كما يدركها طلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية؟" تم حساب المتوسطات الحسابية، لجميع محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس. فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (٥)
متوسطات محاور صور الفساد الأكاديمي لدى هيئة التدريس كما يراها طلبة الدراسات العليا

محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	توزيع النسب المئوية على درجات الحكم وفق الآراء الطلبة		المتوسط الحسابي	درجة الممارسة الكلية على المحور	المرتبة
	درجة الممارسة	النسبة المئوية			
صور الفساد في التقويم للطلاب.	منخفضة جدا	٢,٣	٣,٦٤	عالية	الأولى
	منخفضة	٨,٥			
	متوسطة	١١,٨			
	عالية	٧٧,٤			
صور الفساد في النشاط التدريسي (حضوره المحاضرات، والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية).	منخفضة جدا	٤,٤	٣,٣٦	عالية	الثانية
	منخفضة	١٠,٨			
	متوسطة	٢٩,٧			
	عالية	٥٥,١			
صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة.	منخفضة جدا	٨,٤	٣,٢١	متوسطة	الثالثة
	منخفضة	١٣,٤			
	متوسطة	٢٦,٦			
	عالية	٥١,٦			

تابع/ جدول رقم (٥)

متوسطات محاور صور الفساد الأكاديمي لدى هيئة التدريس كما يراها طلبة الدراسات العليا

محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	توزيع النسب المئوية على درجات الحكم وفق الآراء الطلبة		المتوسط الحسابي	درجة الممارسة الكلية على المحور	المرتبة
	درجة الممارسة	النسبة المئوية			
صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة.	منخفضة جدا	٢٠,٧	٢,٤٧	متوسطة	الخامسة
	منخفضة	٢٩,٥			
	متوسطة	٣٣,٢			
	عالية	١٦,٦			
صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة.	منخفضة جدا	١١,٧	٣,٠٤	متوسطة	الرابعة
	منخفضة	٢١,١			
	متوسطة	٢١,٣			
	عالية	٤٥,٩			
صور الفساد في التحرش الجنسي.	منخفضة جدا	٢٢,٤١	٢,٤٦	متوسطة	السادسة
	منخفضة	٢٧,٢			
	متوسطة	٣٢,٢٩			
	عالية	١٨,١			
متوسط صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس.	منخفضة جدا	١٧,٤	٢,٨٢	متوسطة	-
	منخفضة	١٥,٣			
	متوسطة	٣٥,٧			
	عالية	٣١,٦			

وكما تشير بيانات جدول رقم (٥) فإن قيمة المتوسط الحسابي لمحور صور الفساد في تقويم أعضاء هيئة التدريس للطلبة جاءت الأعلى بين محاور صور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية بمتوسط ٣,٦٤، تلاه محور صور الفساد في النشاط التدريسي بمتوسط ٣,٣٦، وكلا

القيمتين تقعان في المدى مابين ٣,٢٥-٤ مما يعني أن متوسط صور الفساد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في المحورين يمارس بدرجة عالية، أما بقية قيم متوسطات محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس فجاءت قيمها مابين ٣,٢١ - ٢,٤٦، مما يعني أن درجة انتشار الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس كما يراها طلبة الدراسات العليا في تلك المحاور - صور الفساد في الاستغلال المادي، العلمي، الخدمي، التحرش الجنسي - تنتشر بدرجة متوسطة، وعلى المستوى الكلي فإن الفساد الأكاديمي ينتشر بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية بقيمه بلغت ٢,٨٢، أي بدرجة متوسطة. ولعل ارتفاع درجة متوسط صور الفساد في تقويم الطلبة، وفي النشاط التدريسي، عائد لانخفاض درجة المحاسبية داخل أروقة الجامعات في هذين المحوريين.كما تم إيجاد المتوسطات الحسابية لعبارات الفساد الأعلى بين أعضاء هيئة التدريس، كما يراها طلبة الدراسات العليا، وترتيبها تنازلياً فجاءت أعلى خمس عبارات من حيث قيمة متوسطها على النحو:

جدول رقم (٦)

ترتيب صور الفساد الأكاديمي عند هيئة التدريس الأعلى من حيث قيمة متوسطها الحسابي

رقم العبارة أو الصورة في المقياس	صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية	توزيع النسب المئوية على درجات الحكم وفق الآراء الطلبة		المتوسط الحسابي	درجة الممارسة	المحور الذي تنتمي له الصورة
		الحكم	النسبة المئوية			
٢٨	انتقاص الوقت المحدد للمحاضرات سواء بالحضور المتأخر أو الإنهاء المبكر.	منخفضة جدا	٢,٢	٣,٧١	عالية	النشاط التدريسي
		منخفضة	٥,٥			
		متوسطة	١٠,٨			
		عالية	٨١,٥			

تابع/ جدول رقم (٦)

ترتيب صور الفساد الأكاديمي عندهيئة التدريس الأعلى من حيث قيمة متوسطها الحسابي

رقم العبارة أو الصورة في المقياس	صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية	توزيع النسب المئوية على درجات الحكم وفق الآراء الطلبة		المتوسط الحسابي	درجة الممارسة	المحور الذي تنتمي له الصورة
		الحكم	النسبة المئوية			
٣٢	لا يلتزم أعضاء هيئة التدريس بساعاتهم المكتبية.	منخفضة جدا	٣,٥	٣,٦١	عالية	النشاط التدريسي
		منخفضة	٨,٢			
		متوسطة	١١,٩			
		عالية	٧٦,٤			
٢٦	يتقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن التصحيح الجاد لاختبارات الطلبة.	منخفضة جدا	٥,٥	٣,٥٠	عالية	تقويم أعضاء هيئة التدريس لطلابهم.
		منخفضة	٩,٢			
		متوسطة	١٤,٩			
		عالية	٧٠,٤			
٢٩	يعفي بعض أعضاء هيئة التدريس أنفسهم من التحضير للمحاضرات بالاعتماد على طلابهم في الأعداد لها.	منخفضة جدا	٤,١	٣,٤٨	عالية	النشاط التدريسي
		منخفضة	١٠,٥			
		متوسطة	١٨,٣			
		عالية	٦٧,١			
٤١	يستغل الأساتذة الطلاب في ترجمة أجزاء من كتاب لا تمت للمنهج بصلة.	منخفضة جدا	٧,٩	٣,٤٣	عالية	الاستغلال العلمي
		منخفضة	٨,٩			
		متوسطة	١٥,١			
		عالية	٦٨,١			

وكما يتضح من جدول رقم (٦) فإن أعلى قيمة متوسط جاءت للعبارة رقم (٢٨)" انتقاص الوقت المحدد للمحاضرات سواء بالحضور المتأخر أو الإنهاء المبكر" بـــ٣,٧١، ثم العبارة رقم (٣٢) ونصها "لا يلتزم أعضاء هيئة التدريس

بساعاتهم المكتبية" في المرتبة الثانية بمتوسط ٣,٦١ وكلتا العبارتين منتميتان لمحور النشاط التدريسي، وفي المرتبة الثالثة جاءت العبارة "يتقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن التصحيح الجاد لاختبارات الطلبة" بمتوسط ٣,٥٠، وتنتمي لمحور تقويم أعضاء هيئة التدريس لطلابهم، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة رقم (٢٩) "يعفي بعض أعضاء هيئة التدريس أنفسهم من التحضير للمحاضرات بالاعتماد على طلابهم في الإعداد لها" التي تنتمي لمحور التدريس، وفي المرتبة الخامسة العبارة رقم (٤١) "يستغل الأساتذة الطلاب في ترجمة أجزاء من كتاب لا تمت للمنهج بصلة" وتنتمي لمحور الاستغلال العلمي، وجميع القيم تقع في المدى ٣,٢٥-٤ مما يعني أنها تمارس بدرجة عالية. وهذه النتيجة في جزئها المرتبط بالفساد عند أعضاء هيئة التدريس في محور النشاط التدريسي تتفق مع ما تشير إليه دراسة شودري ورفاقه (Chaudhury et al., 2006) من أن متوسط غياب أعضاء التدريس عن التدريس في خمس دول يتراوح مابين ١١-٢٧٪، كما تتوافق مع ما جاءت به نتائج دراسة كبانجبان وصاحبيه (Kpangban, Ajaja & Umudhe, 2008) التي تشير إلى أن من أسباب ارتفاع الممارسات السيئة في الاختبارات هو ضعف تدريس الأساتذة، وكثرة غيابهم عن التدريس، وإذا جاء بعضهم فأنهم يدرسون بشكل سيء يجعل النسبة الكبرى من الطلاب لا تستوعب شيئاً، كما تختلف مع نتائج دراسة حمادات (٢٠١٣) التي أظهرت أن أكثر مظاهر الفساد الأكاديمي هي: إساءة استعمال في الجامعة، اختراق الأنظمة والقوانين الجامعية، الواسطة والمحسوبية، قبول الهدايا والدعوات الاجتماعية.

إجابة السؤال الثالث: للإجابة عن السؤال الثالث الذي نصه" هل توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات الطلبة، على صور الفساد الأكاديمي الأكثر شيوعًا بين الطلبة، تعزى لمتغيرات: الجنس، والبرنامج، والتخصص"؟. استخرجت قيم اختبار "ت"، وحدد لها مستوى معنوية عند ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) على النحو التالي:

الجنس

تشير بيانات الجدول رقم (٧) أن قيمة "ت" جاءت دالة لمحور "صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية" على متغير الجنس عند مستوى ألفا ٠,٠٤ لصالح الطلاب، مما يعني أن هناك فروقًا جوهرية بين متوسط استجابات الإناث ومتوسط استجابات الذكور لصالح الذكور، كما يتبين من الجدول نفسه أن قيمة "ت" لم تكن دالة في بقية المحاور، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين استجابات الطلاب والطالبات على تلك المحاور، وهذه النتيجة في جزئها الخاص بعدم وجود فروق بين الطلبة والطالبات في صور الفساد في الامتحانات طبيعية، فمواد اللوائح للعقوبات لأي سلوك مخل في الامتحانات هي واحدة بين الطلبة والطالبات، وبالتالي فإن الاختلافات حول الصور الشائعة لا يرقى إلى مستوى الدلالة الإحصائية في ضوء انخفاض الممارسات السيئة في الامتحانات مقارنة ببقية صور الفساد في المحاور الأخرى- كما يتضح من جدول رقم (٤) - خوفًا من العقوبات الصارمة في اللوائح. كما أن التمعن في المتوسطات الحسابية يكشف عن أن اتجاه العلاقة في الحكم على انتشار الفساد في المحورين " صور الفساد في الامتحانات" و" صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية "يتجه لصالح الذكور، وإن كانت الفروق غير جوهرية، وقد يعود ذلك لأن الطالبات أكثر اجتهادًا من الطلبة في الوسط الأكاديمي السعودي، وبالتالي أقل حاجة إلى ممارسة النشاطات الفاسدة في هاذين المحورين في جانب، وفي جانب أخر قد يعود ذلك إلى أن الطالبات أقل جرأة في التصريح عن صور الفساد من الذكور في جانب آخر.

جدول رقم ٧

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي للطلبة لمتغير الجنس

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	المتغير المستقل: الجنس		المتوسطات الحسابية	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
صور الفساد في الامتحانات	مستويات المتغير	طلاب	١٦,٩٢	٠,٥٥	٠,٦٧
		طالبات	١٦,٧٦		
صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية	مستويات المتغير	طلاب	١٤,٦٥	٢,٠٥	٠,٠٤
		طالبات	١٤,١٨		
صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية	مستويات المتغير	طلاب	١٣,٧٣	١,٨٣	٠,٠٦
		طالبات	١٣,٣٨		
صور الفساد الأكاديمي للطلبة ككل	مستويات المتغير	طلاب	٤٤,٨٢	٢,٢٢	٠,٠٣
		طالبات	٤٤,٣٢		

كما يكشف الجدول نفسه أن قيمة "ت" للصورة الكلية للفساد الأكاديمي عند الطلبة لمتغير الجنس دالة إحصائيًا، مما يعني وجود فروق جوهرية بين استجابات الطلاب وبين استجابات الطالبات على مستوى المجموع الكلي لصور الفساد عند طلبة الدراسات العليا في الجامعات السعودية ولصالح الذكور. وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة ماكيب وتريفينو (McCabe & Trevino, 1996) من أن هناك فوارق بين الجنسيين في حجم الغش في التعليم؛ وأن النساء عموماً أقل غشًا، على أن هذه النتيجة تم التشكيك فيها من قبل كل من غود وصاحبيه (Good, Nichols & Sabers, 1999)، الذين يرون أنه ربما تكون هناك فوارق في فهم وتصور الغش بين الذكور والإناث. كما اتفقت مع ما أشارت إليه دراسة أثانوسو وزميله (Athanasou & Olasehinde, 2002) في جزئها الخاص بالفروق بين الجنسين في تقييم حجم الفوارق بين الجنسين في سلوكيات الغش في حالات عديدة (مثل: الاختبارات والواجبات وسرقة أعمال الآخرين) بناء على الدراسات التي استخدمت بيانات الإقرارات الذاتية والبالغ عددها أحدى

وعشرين دراسة نشرت مابين ١٩٦٤-١٩٩٩، وقد أكدت الدراسات أن هناك فرقاً دالاً إحصائياً في متوسط النسب المسجلة للذكور والإناث حيث تبين أن ٢١٪ من الإناث و٢٦٪ من الذكور قد قاموا بالغش، وأن حجم الأثر للاختبارات والامتحانات بلغ ٠,١٨٦ مقارنة بـ٠,١٨٦ لنسخ الواجبات، و٠,١٢٨ لسرقة أعمال الغير. إلا أنها تختلف مع ما جاءت به دراسة وايتلي ورفيقه (Whitley, Nelson & Jones, 1999). من أن هناك دراسة تحليلية شاملة لدور الجنس فيما يتعلق بالغش، وأسفرت عن أثر ضعيف المتوسط يقدربـ ٠,١٩ المستقى من الإقرارات الذاتية بالغش لصالح الذكور، كما أنها تتفق مع ما جاءت به دراسة جنسن وزملائه (Jensen, Arnett, Feldman & Cauffman, 2002) من أن الطلبة الذكور أكثر جرأة وتساهلاً نحو سلوكيات الغش. وهنا لابد التنويه من ضرورة الحذر عند النظر لمقارنات نتائج الدراسات السابقة بالدراسة الحالية، حيث تختلف أهداف ووسائل القياس في الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

البرنامج

يتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة "ت" كانت دالة لكافة المحاور باستثناء محور "صور الفساد لدى الطلبة في الامتحانات"، وكذلك على المستوى الكلي لصور الفساد التي حوتها الأداة، مما يعني أن الفروق في استجابات الطلبة تبعاً للبرنامج المسجلين فيه هي فروق جوهرية على مستوى المقياس ككل، وفي كل المحورين صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية؛ ومشاريع التخرج والرسائل العلمية، في حين كانت الفروق في استجابات الطلبة لمحور صور الفساد في الامتحانات فروق غير جوهرية.لكن بيانات الجدول تشير إلى أن اتجاه العلاقة للمتوسطات بالنسبة لمحور صور الفساد في الامتحانات تتجه نحو استجابات المسجلين في برنامج الماجستير.وهذه النتيجة قد تبدو طبيعية فطلبة الدكتوراه أكثر نخبوية من طلبة الماجستير، وبالتالي فهم يتعايشون مع واقع ربما يكون أقل في ممارسات الفساد من واقع طلبة الماجستير، فالغالبية منهم ربما يلتحقون بالبرنامج رغبة في العلم من أجل العلم، دون اللهث وراء ما

يحصد الدرجات حتى وإن كان بسلوك فاسد. أما بخصوص عدم وجود فروق بين استجابات المسجلين في برنامج الماجستير وبين استجابات المسجلين ببرنامج الدكتوراه على محور "صور الفساد في الامتحانات" فقد تكون طبيعية كما سبق القول في تفسير نتائج متغير الجنس، فمواد لوائح العقوبات لأي سلوك مخل في الامتحانات هي واحده لكافة الطلبة بصرف النظر عن البرنامج المسجلين فيه، وبالتالي فإن الاختلافات حول الصور الشائعة لا يرقى إلى أن يكون جوهريًا، في ضوء قلة الممارسات الخاطئة وتحدها صرامة اللوائح من جانب، وقلة أعداد الطلبة في القاعات في جانب آخر.

جدول رقم ٨

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي للطلبة بحسب البرنامج المسجل به الطالب

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	المتغير المستقل		المتوسط الحسابي	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
	البرنامج				
صور الفساد في الامتحانات	مستويات المتغير	ماجستير	١٦,٩٩	٠,٧٣	٠,٥٤
		دكتوراه	١٦,٧٦		
صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية	مستويات المتغير	ماجستير	١٥,٠٧	٤,١٤	٠,٠٠
		دكتوراه	١٣,١٨		
صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية	مستويات المتغير	ماجستير	١٣,٩٢	٣,٥٣	٠,٠٠
		دكتوراه	١٢,٥٦		
صور الفساد الأكاديمي للطلبة ككل	مستويات المتغير	ماجستير	٤٥,٧٥	٥,٩٠	٠,٠٠
		دكتوراه	٤٢,٧٣		

التخصص

يتضح من الجدول رقم (٩) أن قيمة "ت" دالة إحصائيًا عند مستوى المعنوية المحدد، والعائدة لمتغير التخصص في محور صور الفساد في الامتحانات، مما يعني أن هناك فروقاً جوهرية عائدة لمتغير التخصص في استجابات الطلبة

على درجة انتشار صور الفساد في محور الامتحانات لصالح طلبة التخصصات الأدبية، وهذه النتيجة قد تبدو طبيعية إذا قد يواجهون طلبة التخصصات الأدبية حالات الفساد في الامتحانات ودرجة انتشارها أكثر مما يشهده طلبة التخصصات العلمية، لاسيما أن أعدادهم في القاعات أكثر من أعداد التخصصات العلمية وهو ما يمكن أن يسهل عليهم عمليات الغش داخل قاعات الامتحان، كما قد يعود إلى أن الاختبارات هي الصورة السائدة لتقويم الطلبة في التخصصات الأدبية أكثر من غيرها من صور التقويم عند طلبة التخصصات العلمية لاسيما أن التطبيقات العملية والمختبرية جزء أساسي في برامج التخصصات العلمية. كما تكشف البيانات أن قيمة "ت" غير دالة عند مستوى المعنوية المحدد لكل من المحورين " صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية" و" صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية"، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية في استجابات الطلبة على المحورين المذكورين سابقاً تعزى لمتغير التخصص.

جدول رقم ٩

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي تبعاً لمتغير التخصص

محاور صور الفساد الأكاديمي للطلبة	المتغير المستقل: التخصص		المتوسط الحسابي	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
صور الفساد في الامتحانات	مستويات المتغير	أدبي	١٧,٥٠	٢,٨٦	٠,٠٠
		علمي	١٦,٧٠		
صور الفساد في متطلبات المقررات الدراسية	مستويات المتغير	أدبي	١٤,٩٢	٠,٣٢	٠,٧
		علمي	١٤,٧٩		
صور الفساد في مشاريع التخرج والرسائل العلمية	مستويات المتغير	أدبي	١٣,٧١	٠,٣٠	٠,٧
		علمي	١٣,٦٠		
صور الفساد الأكاديمي للطلبة ككل	مستويات المتغير	أدبي	٤٦,٢	٣,١٤	٠,٠١
		علمي	٤٥,٠٢		

كما يتبين من بيانات الجدولين قيمة "ت" ولم تكن دالة للمحورين: الفساد في متطلبات المقررات الدراسية، في مشاريع التخرج والرسائل العلمية لمتغير التخصص، إلا أن اتجاه العلاقة يسير لصالح استجابات طلبة التخصصات الأدبية، كما يتبين أن قيمة "ت" لصور الفساد الكلية التي شملها المقياس جاءت دالة، مما يمكن معه القول أن هناك فروقا في استجابات طلبة التخصصات الأدبية وطلبة التخصصات العلمية على انطباعاتهم عن انتشار صور الفساد بين الطلبة.

إجابة السؤال الرابع: للإجابة عن السؤال الرابع الذي نصه "هل توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات الطلبة، على صور الفساد الأكاديمي الأكثر شيوعًا بين أعضاء هيئة التدريس، تعزى لمتغيرات: الجنس، والبرنامج، والتخصص؟ "استخرجت قيم اختبار "ت"، وحدد لها مستوى معنوية عند ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) على النحو التالي:

الجنس

تشير بيانات الجدول رقم (١٠) أن قيمة "ت" دالة إحصائيًا، لمحور "صور الفساد في تقويم أعضاء هيئة التدريس للطلبة"، و"صور الفساد في التدريس (الحضور للمحاضرات والساعات المكتبية واستيفاء واجباته التدريسية) "وكذلك لمحور "صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة" تعزي لمتغير الجنس لصالح الطالبات، كما جاءت قيمة "ت" دالة على المقياس الكلي لصور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس التي شملها مقياس الفساد؛ لصالح استجابات الطالبات مما يعني أن هناك فروقاً جوهرية بين متوسط استجابات الطالبات ومتوسط استجابات الطلاب على تلك المحاور لصالح الطالبات. كما يتبين من الجدول نفسه أن قيمة "ت" لم تكن دالة على محاور صور الفساد لأعضاء هيئة التدريس في الاستغلال المادي، والخدمي، والتحرش الجنس، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين استجابات الطلاب، وبين استجابات الطالبات على تلك المحاور.

جدول رقم ١٠

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس لمتغير الجنس

محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	المتغير المستقل: الجنس		المتوسطات الحسابية	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
صور الفساد في التقويم للطلاب	مستويات المتغير	طلاب	٢٨,١٠	٤,٠١	٠,٠٠
		طالبات	٢٩,٨٩		
صور الفساد في النشاط التدريسي (حضوره للمحاضرات والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية)	مستويات المتغير	طلاب	١١,٤٣	٣,٥١	٠,٠٠
		طالبات	١٢,٨٣		
صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة	مستويات المتغير	طلاب	٩,٦٠	٠,٣٩	٠,٦٢
		طالبات	٩,٦٩		
صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة	مستويات المتغير	طلاب	١٢,٢١	١,٧٩	٠,٠٩
		طالبات	١٢,٥١		
صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة	مستويات المتغير	طلاب	١١,٩٤	٢,٤٤	٠,٠٤
		طالبات	١٢,٣٤		
صور الفساد في التحرش الجنسي	مستويات المتغير	طلاب	٩,٤١	٠,٣٢	٠,٧٣
		طالبات	٩,٣٦		
صور الفساد الكلي لأعضاء هيئة التدريس	مستويات المتغير	طلاب	٨٨,٣٣	٢,٦٣	٠,٠٢
		طالبات	٩٢,٣٤		

لكن الملاحظ بالنظر لقيم المتوسطات الحسابية للمحاور التي جاءت فيها قيمة "ت" غير دالة عند مستوى المعنوية المحدد، أن العلاقة بين درجة الحكم على صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس كما يدركه طلبة الدراسات العليا، وبين متغير الجنس تسير لصالح الطالبات، وقد يعود ذلك إلى

أن الطالبات يعانين من ممارسة أعضاء هيئة التدريس للفساد عليهن بدرجة أكبر، وربما يعود ذلك لأنهن أقل ميلًا للمطالبة بحقوقهن الأكاديمية في جانب، أو لأن الطلاب الذين في الأصل كان حكمهم على درجة الفساد بينهم أقل حساسية لصور الفساد - انظر جدول رقم (٧) - من الطالبات، وبالتالي فهم أيضا سيكونون أقل حساسية للفساد لدى أعضاء هيئة التدريس من حساسية الطالبات. وتختلف هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة حمادات (٢٠١٣) من عدم تأثر تصورات أعضاء هيئة التدريس عن الفساد الأكاديمي بمتغير الجنس، على حين اختلفت مع نتائج دراسة العجمي (٢٠٠٨) من أن الجنس كان عاملاً غير مؤثر في تصورات أعضاء هيئة التدريس عن أسباب حدوث الفساد، مع التنويه إلى إختلاف طبقة العينة بين عينة الدراسة الحالية، وعينة دراسة حمادات ودراسة العجمي.

البرنامـــــج

يتضح من الجدول رقم (١١) أن قيمة "ت" كانت دالة للمجموع الكلي لمقياس صور الفساد عند أعضاء هيئة التدريس، وكذلك لكافة المحاور باستثناء محور صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس، في حين توجد فروق جوهرية في استجابات الطلبة على درجة انتشار الفساد في: تقويم أعضاء هيئة التدريس للطلبة، وفي النشاط التدريسي، وفي الاستغلال الخدمي والعلمي للطلبة، وفي التحرش الجنسي بهم تعزى لمتغير البرنامج المسجل به الطالب. وقد يعود عدم وجود فروق بين استجابات الطلبة المسجلين في برنامج الماجستير والطلبة المسجلين في برنامج الدكتوراه في محور صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة عائد لعدم وجود حاجة اقتصادية لأعضاء هيئة التدريس للاستغلال في هذا الجانب، حيث رواتب كادر أعضاء هيئة التدريس.

جدول رقم ١١

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس لمتغير البرنامج

محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	المتغير المستقل: البرنامج		المتوسطات الحسابية	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
صور الفساد في التقويم للطلاب	مستويات المتغير	ماجستير	٢٩,٤٧	٤,٣	٠,٠٠
		دكتوراه	٢٧,٥٠		
صور الفساد في النشاط التدريسي (حضوره للمحاضرات والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية).	مستويات المتغير	ماجستير	١٢,٤٢	٢,٧٧	٠,٠١
		دكتوراه	١١,٧١		
صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة	مستويات المتغير	ماجستير	٩,٦٠	١,٥٨	٠,٠٧
		دكتوراه	٩,٨٤		
صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة	مستويات المتغير	ماجستير	١٢,٥٠	٢,٨٠	٠,٠١
		دكتوراه	١١,٧٤		
صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة	مستويات المتغير	ماجستير	١٢,٣٢	٢,٩٨	٠,٠٠
		دكتوراه	١١,٣٥		
صور الفساد في التحرش الجنسي	مستويات المتغير	ماجستير	٩,٣٥	٢,٨٠	٠,٠١
		دكتوراه	٨,٥٢		
صور الفساد الكلي لأعضاء هيئة التدريس	مستويات المتغير	ماجستير	٨٩,٣٩	٥,٨٦	٠,٠٠
		دكتوراه	٨٦,١٩		

كما يلاحظ من الجدول نفسه، بشكل عام أن حساسية الطلبة المسجلين في برنامج الدكتوراه أقل من حساسية طلبة الماجستير، حيث المتوسطات أعلى في كافة المحاور، وقد يكون هذا طبيعياً، حيث إن ممارسات بعض صور الفساد، التي يقدم عليها أعضاء هيئة التدريس مع طلبة الماجستير، تكون محفوفة بكثير

من الحذر مع طلبة الدكتوراه، التي يحاول أعضاء هيئة التدريس أن يكتسي سلوكهم معهم جانباً أعلى من الاحترافية المهنية.

التخصص

تشير بيانات جدول رقم (١٢) إلى وجود فروق جوهرية في استجابات الطلبة على درجة انتشار صور الفساد لدى أعضاء هيئة التدريس في تقويم الطلبة، وفي نشاطهم التدريسي وفي الاستغلال الخدمي والعلمي، تعزى لمتغير التخصص، وكذلك على مستوى المجموع الكلي لصور فساد أعضاء هيئة التدريس التي حواها مقياس صور الفساد، إذا جاءت قيمة "ت" لجميع المحاور المذكورة وعلى مستوى المجموع الكلي لصور الفساد التي شملها مقياس الفساد الأكاديمي الحالية أكبر من ١,٩٦ مما يعني أنها دالة عند مستوى المعنوية المحدد. كما يتضح من الجدول أن قيمة "ت" لمحوري الاستغلال المادي والتحرش غير دالة إحصائيًا، مما يعني عدم وجود فروق جوهرية بين استجابات طلبة التخصصات العلمية وبين استجابات طلبة التخصصات الأدبية على درجة انتشار صور الفساد في الاستغلال الخدمي والتحرش الجنسي بالطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس، وأن كان اتجاه العلاقة يسير لصالح طلبة التخصصات الأدبية وإن لم تكن الفروق جوهرية. وعليه فإنه يمكن القول أن درجة الحكم على الفساد لدى أعضاء هيئة التدريس عند طلبة التخصصات العلمية أخف منها لدى طلبة التخصصات الأدبية، وقد يكون ذلك عائداً إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية في الأصل أكثر جدية في أداء واجباتهم الأكاديمية مع طلبتهم عن زملائهم في الأقسام الأدبية في جانب، وقد يكون طلبة الأقسام العلمية أكثر حرصًا عند أطلاق أحكامهم في قضايا حساسة كموضوع الدراسة الحالية.

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار "ت" لدالة الفرق لاستجابة أفراد العينة على مقياس صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس تبعاً لمتغير التخصص

محاور صور الفساد الأكاديمي عند أعضاء هيئة التدريس	المتغير المستقل: التخصص		المتوسطات الحسابية	قيمة "ت"	الدلالة الفعلية
صور الفساد في التقويم للطلاب	مستويات المتغير	أدبي	٣٠,٠٣	٣,١	٠,٠٠
		علمي	٢٩,٠١		
صور الفساد في النشاط التدريسي (حضوره للمحاضرات والساعات المكتبية، واستيفاء واجباته التدريسية)	مستويات المتغير	أدبي	١٢,٧٠	٢,٠	٠,٠٣
		علمي	١٢,٢٧		
صور الفساد في الاستغلال المادي للطلبة	مستويات المتغير	أدبي	٩,٦٨	٠,٥٢	٠,٧٤
		علمي	٩,٥٠		
صور الفساد في الاستغلال الخدمي للطلبة	مستويات المتغير	أدبي	١٣,٠٦	٢,٧٧	٠,٠١
		علمي	١٢,٢٤		
صور الفساد في الاستغلال العلمي للطلبة	مستويات المتغير	أدبي	١٢,٦٩	٢,٣٨	٠,٠٣
		علمي	١٢,٠٧		
صور الفساد في التحرش الجنسي	مستويات المتغير	أدبي	٨,٤٠	٠,٣١	٠,٧٨
		علمي	٨,٢٧		
صور الفساد الكلي لأعضاء هيئة التدريس	مستويات المتغير	أدبي	٩١,٥٥	٣,٤٩	٠,٠٠
		علمي	٨٩,٢١		

التوصيات والمقترحات

في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج يوصى بالآتي:

١ - نشر ثقافة محاربة الفساد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي السعودي، بين جميع منسوبيها؛ لاسيما قطبي العملية التعليمية الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

٢ - وضع معايير واضحة ودقيقة لقياس مدى النزاهة الأكاديمية، عند الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

٣ - إعادة بناء الأنظمة والتشريعات، واللوائح التفصيلية بحيث تضمن جزاءات رادعة لكل من يثبت عليه ممارسة صوره من صور الفساد الأكاديمي عند كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

٤ - تكوين لجان سرية على مستوى الجامعات السعودية، تتولى مهمة الكشف عن صور الفساد الأكاديمي المختلفة، وتطبيق اللوائح والإجراءات النظامية على التجاوزات التي قد تحدث، سواء بين الطلبة، أو بين أعضاء هيئة التدريس.

٥ - تكثيف الدورات والاجتماعات التي تحث أعضاء على توجيه طلبتهم نحو تحري الأمانة الأكاديمية في تكليفاتهم البحثية، وتوضيح عقوبة مخالفة ذلك.

٦ - إجراء بحث عن ممارسة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للفساد الأكاديمي، من خلال تقارير ذاتية لكل من طلبة الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس.

Academic Corruption Forms as Realized by Graduate Students At Saudi Universities

Dr. Aisha S. Al-Ahmadi
College of Education - Teiba University
K.S.A

Abstract

The current study aims to explore the most common forms of academic corruption of the two parties of the educational process, students and faculty members, through discussing the views of 2383 graduate students studying master or doctorate degrees at the Saudi public universities. The study uses a special instrument for academic corruption forms. Data analysis shows that academic corruption forms among graduate students at Saudi universities are moderately widespread with an average 2.83. The most common corruption forms among students were in courses requirements with an average 3.36. Four forms of this axis came in the first four ranks out of the five most common forms of corruption and these four forms are (in order): students' plagiarization of researches from the internet, students' plagiarization of phrases and statements from other researches, students' including a list of unread references into their assignments just to increase the number of references, students' citing unread references that only came in the context of other references. The fifth form of graduate students' corruption is students' seeking help from centers to make their dissertations and research projects, and this form belongs to the axis of corruption forms in dissertations and graduation projects which came second with an average 2.74. It was also clear that corruption forms of faculty members -according to students- were moderately widespread with an average 2.82. Coming at the top of these forms is faculty members' evaluation of their students followed by the axis of corruption forms in teaching activity, and they are both moderately widespread with an average 3.64 and 3.36 respectively. The rest of faculty members' corruption forms axes were also moderately widespread. Gender, the program in which the student is registered and student's specialization were all variables affecting how prevalent academic corruption forms are for students and faculty members at Saudi universities.

المراجع

١ - الأنصاري، عبدالرحمن (٢٠١٢). مصادر لـ "الاقتصادية": إدراج مكافحة الفساد في مناهج جامعة سعودية. الاقتصادية، (٧٠٠٠).

٢ - البهادلي، محمد إبراهيم والطائي، حاتم علو وخلف، خمائل زيدان (٢٠١٢). دراسة تشخيصية للفساد الإداري في وزارة التربية: تسرب الأسئلة والتلاعب في الدرجات. **مجلة دراسات تربوية**، ٧٣-١٠٤.

٣ - الثبيتي، تركي محمد (٢٠١٤). الفساد والمحسوبيات في الجامعات. الموقع على الانترنت:
http//:www.arabsea.com.sa/articles.php?action=show&id=414 استل في ٢٠١٤/٢/١٥.

٤ - الدويك، عبدالغفار عفيفي (٢٠١٣). الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥ - حافظ، أحمد (٢٠١٣). تفاصيل فضيحة اختبارات "أبناؤنا بالخارج ... دكتور محمد زهران الأكاديمية المهنية شريك أساسي في انهيار التعليم. الموقع على الانترنت
educational-corruption.blogspot.com/2014/03/blog-post_23.html.، استل بتاريخ ٢٠١٤/١/١.

٦ - حمادات، محمد حسن محمد (٢٠١٣). مظاهر الفساد الأكاديمي، وأسبابه، وسبل علاجه كما يدركها أعضاء هيئة التدريس. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، ١٤(٤)، ٥٤٥-٥٧٥.

٧ - الحيدر، عبدالقادر عبدالرحمن (٢٠١١). التدريس والغش في البحوث العلمية المنشورة. الاقتصادية، (٦٤٤٧).

٨ - الرشيد، محمد أحمد (٢٠١٢). الفساد العلمي أشنع صور الانحراف الأخلاقي. الرياض، (١٥٩٤).

٩ - سمارة، إحسان (٢٠١٤). مفهوم الفساد والوقاية منه في الإسلام. **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ٧، ٢١٥-٢٥٤.

١٠ - العجمي، سعد محمد (٢٠٠٨). تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

١١ - العربية (٢٠١٣). عطلوا الشهادات العليا: نحن ضحايا للفساد الإداري في بعض الجامعات السعودية، ضد الالكترونية، الموقع على الانترنت: //http :www.thedd.net/articles.php?action=show&id=33، استل بتاريخ ١٢/ ٢/٢٠١٤.

١٢ - العمري، حياة رشيد والشنقيطي، آمنة محمد (٢٠١٣). أسباب تدني التحصيل الدراسي لدى طالبات جامعة طيبة بالمدينة المنورة. **المجلة التربوية**، ٢٧ (١٠٧)، ٣٤١-٣٨٨.

١٣ - الكهلي، يوسف (٢٠١٣). الدكتور القنيبط لـ الشرق: كراسي البحث في الجامعات بحاجة إلى إعادة نظر. الشرق، (٧٢٩).

١٤ - المزيني، حمزة. الفساد الأكاديمي. الشرق، (٤٦٦).

١٥ - المسند، صالح محمد (٢٠١١). الفسادالأكاديمي في عالمنا العربي. مدونة مكتب التربية العربي لدول الخليج، الموقع على الانترنت: HTTP:// WWW.ABEGS.ORG/APORTAL/BLOGS/ SHOWDETAILS?ID=7486، استل بتاريخ ١٤٣٤/١٢/٨هـ.

١٦ - الوقداني، عبدالله بن مسفر (٢٠١٢). الفساد الأكاديمي. **التنمية الإدارية**، (٩٥)، ٣١.

١٧ - وزارة التعليم العالي (٢٠١٣). خطة وزارة التعليم العالي لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. الرياض: وزارة التعليم العالي.

١٨- وزارة التعليم العالي- وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (١٤٣٥). الطلبة المقيدون في الدراسات العليا حسب الجهة التعليمية للعام الدراسي ١٤٣٤-١٤٣٥. الرياض: مركز إحصائيات التعليم العالي.

19 - Athanasou, J. A., & Olasehinde, O. (2002). Male and female differences in self-report cheating. **Practical Assessment, Research & Evaluation**, 8(5).m5.

20 - Bray, M. (2003). Adverse effects of private supplementary tutoring: Dimensions, implications and government responses. IIEP Series: IIEP Series on: Ethics and corruption in education, Paris: IIEP-UNESCO.

21 - Brady, B., & Dutta, K. (2012). 45.000 caught cheating at Britain's universities. **The Independent**, on Sunday, 11(03), 2012.

22 - Burke, J. A., Polimeni, R. S., & Slavin, N. S. (2007). Academic dishonesty: A crisis on campus. **CPA Journal**, 77(5),58.

23 - Chapman,D. (2007). The sectoral dimensions of corruption: Education. In B.Spector (Ed), **Pervasive Corruption: Strategies for Prevention in Developing Countries**. Kumarian. Bloomfield: CT.

24 - Chaudhury, N.; Hammer, J.; Kremer, M.; Muralidharan, K. & Rogers. F. H. (2006). Missing in Action: Teacher and Health Worker Absence in Developing Countries. **Journal of Economic Perspectives**, 20(1),91-116.

25 - Cornu, G. (1995). Vocabulaire Juridique. Paris: Association Henri capitant.

26 - Eckstein, M. A. (2003). Combating Academic Fraud: Towards a Culture of Integrity. IIEP-UNESCO series on" ethics and corruption in education". Paris:IIPE UNESCO.

27 - Frost, J., Hamlin, A., & Barczyk, C. (2007). A survey of professor reactions to scenarios of academic dishonesty in American universities. **Journal of Business Inquiry: Research, Education and Application**, 6(1), 11-19.

28 - Good, T.L., Nichols, S.L. & Sabers, D.L. (1999). Underestimating youth's commitment to schools and society: Toward a more differentiated view. **Social Psychology of Education**, 3, 1-39.

29 - Hallak, J., & Poisson, M. (2001). Ethics and corruption in education. Results from the Expert Workshop held at the IIEP. Paris.

30 - Hallak, J., & Poisson, M. (2005). Ethics and corruption in education: an overview. **Journal of Education for International Development**, 1(1), 1-3.

31 - Hexham, I. (2005). The Plague of Plagiarism: Academic Plagiarism Defined. Department of Religious Studies, University of Calgary.

32 - Heyneman, S. (2004). Education and Corruption. **International Journal of Educational Development**, 24(6),. 638-348.

33 - Heyneman,S.P. (2003). Education and Misconduct. In: **Encyclopedia of Education**, 5, ed. James Guthrie, New York :Macmillan.

34 - Heyneman, S. (2007). Buying your way into heaven: the corruption of education systems in global perspective. **Perspectives on Global Issues**, 2(1),. 1-8.

35 - Heyneman, S. P., Anderson, K. H., & Nuraliyeva, N. (2008). The cost of corruption in higher education. **Comparative Education Review**, 52(1), 1-25.

36 - Jensen, L. A., Arnett, J. J., Feldman, S. S., & Cauffman, E. (2002). It's wrong, but everybody does it: Academic dishonesty among high school and college students. **Contemporary Educational Psychology**, 27(2), 209-228.

37 - Klitgaard, R. E. (1986). Elitism and meritocracy in developing countries: Selection policies for higher education, Baltimore:. MD- Johns Hopkins University Press.

38 - Kpangban, E., Ajaja, O. P., & Umudhe, S. E. (2008). Sound moral values and development of right attitudes as a Panacea to examination malpractice in Nigeria. **J. Soc. Sci**, 17(3), 223-131.

39 - Ledeneva, A.; Lovell, S. & Rogachevski, A. (2000). Introduction. In S. Lovell, A. LedenevaA. Rogachevski (Eds.), **Bribery and Blat in Russia: Negotiating reciprocity from the middle ages to the 1990s**, 1-19, Macmillan Press and St.Martin's Press.

40 - Magnus, J. R., Polterovich, V. M., Danilov, D. L., & Savvateev, A. V. (2002). Tolerance of cheating: an analysis across countries. **The Journal of Economic Education**, 33(2), 125-135.

41 - McCabe, D. L. & Trevino, L.K. (19995). Cheating among business students: A challenge for business leaders and educators. **Journal of Management Education**, 19, 205-218.

42 - Nye, J. S. (1967). corruption and political depelopment :A cost benefit analysis. **American Political Science Review**, 61, 417-427.

43 - Okorodudu, G. N. (2013). Peer Pressure and Socioeconomic Status as Predictors of Student's Attitude to Examination Nigeria. **International Journal of Education**, 5(1), 36-51.

44 - Osipian, A. L. (2009). Corruption and reform in higher education in Ukraine. **Canadian and International Education/**Education comedienne et international, 38(2), 104-122.

45 - Osipian, A. L. (2012). Education corruption, reform, and growth: Case of post-Soviet Russia. **Journal of Eurasian Studies**. 3(1)20-29.

46 - Palmier, l. (1983). Bureaucratic Corruption and Its Remedies. In: **Clark**, M. Clark (ed), **Corruption: Causes, Consequences and Control**. London :- Pinter.

47 - Poisson, M. (2010). **Corruption and education**. Paris: International Academy of education & International institute for education planning.

48 - Psacharopoulos, G., & H. A. Patrinos (2004). Returns to Investment in Education: A Further Update. **Education Economics**, 12(2), 111-134.

49 - Roy, R. (1996). State failure in India: political-fiscal implications of the black. **IDS Bulletin**, 27(2). Brighton: Institute of Development Studies, IDSÛ, University of Sussex.

50 - Rumyantseva, N. L. (2005). Taxonomy of corruption in higher education. **Peabody Journal of Education**, 80(1), 81-92.

51 - Schultz, T. P. (1997). Assessing the Productive Beneof Nutrition and Health. An Integrated: Human Capital Approach, **Journal of Econometrics**, 77(1), 141-158.

52 - Temple, P., & Petrov, G. (2004). Corruption in higher education: some findings from the states of the former Soviet Union. **Higher Education Management and Policy**,16, 83-100.

53 - The Harvard crimson (2013). According to a new survey, Harvard

freshmen were more likely to have cheated on a problem set or homework assignment in high school than to have had sex.. Retrieved: 12/1/2013 http//www.bloomberg.com/news/2013-09-069/welcome-to-harvard-cheaters-of-2017.html.

54 - Transparency International (2005). Stealing the Future: Corruption in the Classroom. Berlin: UNESCO-UIS/OECD, Education Trends in Perspective-Analysis of the World Education Indicators,Retrieved April 2014, http://www.uis.unesco.org/TEMPLATE/pdf/wei /WEI2005.pdf http://www.uis.unesco.org/TEMPLATE/pdf.

55 - Whitley, Jr.; B.E.; Nelson, A.B. & Jones, C. J. (1999). Gender differences in cheating attitudes and classroom cheating behavior: A meta-analysis. Sex Roles: A Journal of Research, 657.

56 - World Bank (2003). Governance and service delivery in Kazakhstan Results of diagnostic surveys. Retrieved April25, 2014, fromhttp:// lnweb18.worldbank.org/ECA/ecspeExt.nsf/ECADocByUnid/ 1B062B0DC8A543B485256C63005D49FD$/FILE/KazGovServEng.pdf.